


 مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق  
الاجتماع الرابع  
عبر الإنترنت، 1-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021\*

## تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق عن أعمال اجتماعه الرابع

## الجزء المعقود عبر الإنترنت

## مقدمة

1- في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعد المشاورات التي أُجريت مع المناطق، قرر مكتب الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق أن يعقد الاجتماع الرابع في جزئين، الجزء الأول عبر الإنترنت المقرر عقده في الفترة من 1 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 والجزء الثاني بالحضور الشخصي يُعقد خلال الربع الأول من عام 2022 في بالي، إندونيسيا.

2- وبناءً على ذلك، عُقد الجزء الأول من الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا عبر الإنترنت في الفترة من 1 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

## أولاً- افتتاح الاجتماع

3- رحبت السيدة كلوديا تن هاف، كبيرة منسقي السياسات والتنسيق، أمانة اتفاقية ميناماتا، بالمشاركين في الساعة الواحدة ظهراً (بتوقيت وسط أوروبا)<sup>(1)</sup> من يوم الاثنين، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

## ألف- الملاحظات الافتتاحية

4- عقب عرض فيديو يعرض مختلف الرقصات الثقافية الإندونيسية، ألقى السيدة سيتي نوربايا بكار، وزيرة البيئة والغابات في إندونيسيا، ملاحظات افتتاحية عبر رسالة بالفيديو؛ والسيدة إنغر أندرسن، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة)؛ والسيدة مونیکا ستانكيفيتش، الأمانة التنفيذية لاتفاقية ميناماتا، والسيدة روزا رانتاواي، رئيسة مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع.

5- ورحبت السيدة نوربايا بكار في ملاحظاتها الافتتاحية بالمشاركين في الاجتماع الذي سيناقشون فيه شاغلاً بيئياً عالمياً رئيسياً، وهو الزئبق، في الوقت الذي تجري فيه مناقشة قضية رئيسية أخرى، وهي تغير المناخ من قبل

\* من المقرر أن يعقد الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق بالحضور الشخصي في بالي، إندونيسيا، في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2022.

(1) جميع الأوقات المنكورة هي بتوقيت وسط أوروبا.

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السادسة والعشرين في غلاسكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وشددت على أن الترابط بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث يتطلب نهجاً كلياً، كما اتضح مؤخراً من جائحة كوفيد-19 العالمية. وتوفر هذه التحديات درسين مستقيمين لاتفاقية ميناماتا: أولاً، يتعين على الاتفاقية أن تكون قادرة على التكيف والتخلي بالمرونة في الاستجابة للتحديات البيئية العالمية؛ وثانياً، يتعين أن تكون الاتفاقية تطلعية على الرغم من حداثة نشأتها. واستجابة للحالة العالمية الراهنة، تستضيف إندونيسيا الاجتماع في جزأين: الجزء الحالي عبر الإنترنت، والجزء الثاني بالحضور الشخصي يُعقد خلال الربع الأول من عام 2022 في بالي، إندونيسيا. وتعترم إندونيسيا، في هذا المحاولة، مساعدة الأطراف على حل القضايا الملحة، مثل تقييم فعالية الاتفاقية والإبلاغ الوطني. وشددت السيدة نوربايا على ضرورة أن تقوم جميع البلدان بدورها في تنفيذ الاتفاقية وفقاً لظروفها الوطنية، ولخصت التدابير الوطنية التي تتخذها إندونيسيا للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية عن طريق الحد من استخدام الزئبق وانبعاثاته في قطاعات الصناعة التحويلية والطاقة والصحة وتعددين الذهب الحرفي والضيق النطاق، تمشياً مع التزام حكومة إندونيسيا بتحقيق خلوها من الزئبق بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت إندونيسيا اعتماد مشروع إعلان بالي بشأن مكافحة الاتجار العالمي غير المشروع بالزئبق. وتمنت السيدة نوربايا في ختام كلمتها للمشاركين مداولات مثمرة.

6- وقالت السيدة أندرسن في بيانها الافتتاحي إن الأزمة الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث لكوكبنا تعرض المجتمعات والاقتصادات والكوكب لخطر جسيم. ولا يمكن معالجة الأزمة إلا بالعمل معاً من خلال بذل جهود متضافرة ومنسقة، مثل تلك التي تُنفذ بموجب اتفاقية ميناماتا. وفي حين أن العلم قد بدأ منذ فترة وجيزة في فك الروابط بين التلوث بالزئبق وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، فمن الواضح أنها تعزز بعضها البعض في الإضرار بصحة الإنسان والبيئة. وكجزء من عملية تعافي كوكب الأرض، يجب وضع حد لاستخدام الزئبق في تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق، والأجهزة الطبية، وملغم الأسنان والعمليات الصناعية، وإفساح المجال لبدائل مستدامة، في حين أن التحدي العالمي المتمثل في التجارة غير القانونية في الزئبق يحتاج إلى معالجة من خلال التفكير الابتكاري والعمل الجماعي. وفي هذا الصدد، هنأت السيدة أندرسن إندونيسيا على مبادرتها في صوغ إعلان بالي لمكافحة التجارة غير القانونية في الزئبق. وفيما يتعلق بتحديد سبل أكثر اتساقاً وفعالية لمعالجة المشاكل البيئية المرتبطة بطبيعتها، قالت إن التقارير التي طلبتها أمانة اتفاقية ميناماتا وأمانة اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم تبين المنافع المتبادلة الفعالة للإجراءات الرامية إلى معالجة الأزمة الثلاثية لكوكبنا. وكان من المهم اغتنام الفرصة لتعزيز التنفيذ المتسق عبر جدول الأعمال البيئي الدولي، مع قيام الأطراف البالغ عددها 135 طرفاً في اتفاقية ميناماتا بدورها. ولعل عمل الاتفاقية من شأنه أن يسهم في بناء زخم إيجابي نحو الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، في استكهولم في عام 1972. وأكدت للأطراف أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيواصل دعم جهودها في تنفيذ اتفاقية ميناماتا، بما في ذلك من خلال شراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

7- ورحبت السيدة ستانكفيتش، في بيانها الافتتاحي، بالمشاركين في الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف. وكان الاجتماع احتفالاً بالالتزام العالمي بوضع حد للتلوث بالزئبق، الذي بُني على التاريخ المأساوي لأولئك الذين تأثرت صحتهم من جراء التعرض للزئبق، والاعتراف بأن التعرض للزئبق لا يزال يعرض الكثير من الناس للخطر في جميع أنحاء العالم. ومن المهم، من أجل النهوض بالعمل في إطار الاتفاقية، أن نحتضن الأصوات القوية للمجتمع المدني والشعوب الأصلية. ومن الضروري أيضاً الاعتراف باحتياجات البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، على النحو المعرب عنه في المادة 13 من الاتفاقية بشأن الموارد والآلية المالية. وقالت إن هناك حاجة ملحة إلى مصادر متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية للمساعدة المالية والتقنية لمعالجة الأزمة الثلاثية لكوكبنا التي أشارت إليها المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا السياق، أعربت عن امتنانها لكل من ألمانيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية على مساهماتها في الجولة الثالثة من البرنامج الدولي المحدد لدعم بناء القدرات

والمساعدة التقنية. وظلت الأمانة ملتزمة بتوجيه انتباه الجهات المانحة إلى احتياجات الأطراف بغية بدء جولة رابعة من تقديم الطلبات إلى البرنامج الدولي المحدد، في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أيضاً أن يكون التجديد التام لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية متيناً وأن يكفل استمرار الدعم القوي لتنفيذ الاتفاقية. وأشادت في ختام كلمتها، بجهود الأطراف في معالجة قضايا هامة مثل التخلص التدريجي من تصنيع واستيراد وتصدير المنتجات المدرجة المضاف إليها الزئبق بحلول الموعد النهائي المحدد في عام 2020، ووضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لتعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق، والحد من انبعاثات وإطلاقات الزئبق، وتنظيم إمدادات الزئبق وتجارة الزئبق. وتحقيقاً لهذه الغاية، مكنت مساهمات الاتحاد الأوروبي والسويد وسويسرا والنرويج واليابان في الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، الأمانة من الاضطلاع بأنشطة دعم بناء القدرات والمساعدة التقنية خلال فترة ما بين الدورات.

8- وقالت السيدة راتواتي في ملاحظاتها الافتتاحية إنه لشرف لها أن تترأس الجلسة الحالية. وأشارت إلى أن مؤتمر الأطراف قد كلف إندونيسيا في اجتماعه الثالث باستضافة اجتماعه الرابع في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ولم يكن بوسع أي شخص في ذلك الوقت أن يتنبأ بالتأثير السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأعمال التحضيرية للاجتماع، بدءاً من الجوانب اللوجستية وصولاً إلى المسائل الموضوعية، مما يتطلب نهجاً يتسم بالإبداع والابتكار من جانب الأمانة لتحديد الحلول للتحديات التي تواجهها. وسيركز هذا الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع على القضايا التي تتسم بالحساسية من حيث التوقيت، ولا سيما برنامج العمل والميزانية ومواعيد الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الاجتماع في بالي، إندونيسيا. كما سفتح المناقشات بشأن تقييم فعالية الاتفاقية، والإبلاغ الوطني، والآلية المالية المتصلة بتجديد موارد الصندوق الاستئماني الثامن لمرفق البيئة العالمية. ولذلك فإن هذا الاجتماع سيوفر أساساً قوياً للأطراف للتوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ قرارات بشأن العديد من القضايا الموضوعية في الجزء الثاني، الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الاجتماع. وبناء على ذلك، حثت المشاركين على الاستفادة الفعالة من هذا الجزء الذي سيعقد عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع لتبادل وجهات النظر وتبادل الآراء والخبرات والعمل بشكل بناء. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، يمكن للأطراف أن تتخذ خطوات هامة نحو إيجاد عالم خال من الزئبق، مما يسهم في صحة ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة.

9- وبعد أن أدلى بهذه الملاحظات، أعلنت الرئيسة رسمياً افتتاح الاجتماع.

#### البيانات الفردية والإقليمية

باء -

10- قالت الممثلة التي تحدثت باسم الدول الأفريقية، مشيرة إلى أن منطقتها هي واحدة من أكثر المناطق التي تضررت من التلوث بالزئبق، ولا سيما من جراء التعدين الحرفي والضيق النطاق، إن الآثار الاقتصادية الشديدة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من المآسي قد تركت الدول الأفريقية في حاجة إلى مساعدة مالية وتقنية إضافية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، وللمكين من إجراء مناقشة قوية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال الجزء الثاني من الاجتماع الرابع، التي تشمل القضية الرئيسية لاقتراح تعديل المرفق ألف فيما يتعلق بمصايح الزئبق وملغم الأسنان، فإنه ينبغي تخصيص يوم إضافي من أجل اجتماعات المجموعات الإقليمية. وإدراكاً من الدول الأفريقية أن الوقت قد حان للدعوة إلى منتجات أكثر مراعاةً للبيئة، فإنها تولي الأولوية لحماية الصحة والمصالح البيئية والاقتصادية لشعوب أفريقيا والعالم من خلال التحول إلى استخدام الإضاءة غير السامة والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، والتعدين الخالي من الزئبق، والتخلص التدريجي من ملغم الأسنان. ومن أجل ضمان التنفيذ الناجح للاتفاقية، من الضروري وجود آلية مالية ملائمة يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي حين تُقدّر الدول الأفريقية المساعدة المالية التي تلقتها من البرنامج الدولي المحدد ومرفق البيئة العالمية تقديراً كبيراً، فإن تلك المساعدة غير كافية لتلبية احتياجاتها. وبناءً على ذلك، ينبغي عند إجراء التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية إيلاء الأولوية لتمويل

تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما إدارة المنتجات المضاف إليها الزئبق ونفايات الزئبق والتخلص منها وتحديد المواقع الملوثة بالزئبق وخصائصها.

11- وقال الممثل، الذي تحدث باسم دول آسيا والمحيط الهادئ، إنه على الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة، فإن البلدان في منطقتي لا تزال ملتزمة بتعزيز تنفيذ الاتفاقية، مع تخفيض إطلاقات وانبعاثات الزئبق البشرية المنشأ، ومنع الاستخدام غير السليم للعنصر الذي تحول إلى أولويات وطنية. وأضاف أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تتطلب أن تقوم الأطراف بتعزيز التعاون والشراكات. وبناءً على ذلك، ينبغي للأطراف والشركاء الدوليين توسيع نطاق تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية الأطراف، بما في ذلك عن طريق جعل الآلية المالية بموجب الاتفاقية أكثر شمولاً وأيسر منالاً. وقال إن الشراكات وأنشطة بناء القدرات حاسمة في مساعدة منطقتي على معالجة التلوث بالزئبق الناجم عن تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق والتجارة غير القانونية بالزئبق، ضمن قضايا أخرى تحظى باهتمام عالمي. وينبغي لهذا الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع أن يمهّد الطريق لتحقيق توافق في الآراء خلال الجزء الثاني الذي سيعقد بالحضور الشخصي. وفيما يتعلق ببرنامج العمل والميزانية لعام 2022، أعرب الممثل عن رأي مفاده أنه ينبغي تخصيص المزيد من الأموال لبناء القدرات، لا سيما للأطراف التي هي في أمس الحاجة إليها. وهناك أيضاً حاجة، لدى تنفيذ الاتفاقية، إلى أساس أقوى لتوافق الآراء وأطر أكثر شمولاً وفعالية لدعم صنع القرار والإدارة. وينبغي ألا تقوض الجائحة وغيرها من التحديات الجهود المبذولة لتحقيق تلك الأهداف. وفي نهاية المطاف، يقع على عاتق الأطراف التزام بالمساهمة في ضمان صحة ورفاه الأجيال المقبلة، بما في ذلك عن طريق الحد من تعرض الإنسان للزئبق.

12- وقالت الممثلة التي تحدثت باسم دول أوروبا الشرقية إنه من المهم أن تجد أسرة اتفاقية ميناماتا سبيلاً مشتركاً للمضي قدماً في مواجهة التحديات التي تفرضها الجائحة. وينبغي ألا تمنع هذه التحديات الأطراف من مواصلة الجهود لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية. وبالتالي، ينبغي أن يكون إقرار ميزانية عام 2022 هو الهدف الرئيسي في هذا الجزء المعقود عبر الإنترنت. وحث جميع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك وشجعت الأمانة على مواصلة تنظيم دورات "ميناماتا أونلاين"، التي يسرت تبادل المعلومات وتبادل الآراء بشأن صنع القرار والتنفيذ وعلوم الزئبق. وقد استفادت ثلاثة أطراف في منطقتي بالفعل من البرنامج الدولي المحدد. ولذلك، تود أن تشكر الأطراف التي تواصل تقديم الدعم المالي للبرنامج الخاص.

13- وقال الممثل الذي تحدث باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إن المسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف في الاتفاقية تتطلب التزاماً راسخاً وإمكانات مادية لإيجاد حلول مبتكرة. ويفتقر عدد كبير من البلدان إلى وجود برامج لمعالجة دورة حياة الزئبق الكاملة وعمليات الإنتاج التي تستخدم العنصر ومركباته. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لهذه الجائحة، طرأت زيادة في استخدام الأجهزة الطبية المضاف إليها الزئبق. ولذلك فإن بلدان منطقتي تحت مجلس مرفق البيئة العالمية على كفاءة توافر الموارد اللازمة للمشاريع التي تركز على تعزيز الامتثال المناسب والجيد التوقيت للالتزامات الاتفاقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقدم البلدان في منطقتي ورقة غرفة اجتماعات تتضمن اقتراحاً بتقديم توجيهات إضافية إلى مرفق البيئة العالمية بشأن المفاوضات المتعلقة بتجديد موارد الصندوق الاستئماني الثامن. ومن الأهمية بمكان أن تكفل الأطراف الموارد المالية اللازمة للحد من إطلاقات وانبعاثات الزئبق البشرية المنشأ. ومن المهم بشكل خاص ضمان الجدوى المالية للمبادرات الرامية إلى تنمية القدرات المحلية على معالجة نفايات الزئبق بصورة سليمة بيئياً، واعتماد أفضل الممارسات البيئية ونقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تزويد الأطراف بدعم مالي لتعزيز برامج الرصد التي تركز على انبعاثات وإطلاقات الزئبق، وعلى تراكم العنصر وتضخمه في البيئة وفي السلاسل الغذائية. وأخيراً، هناك حاجة إلى دعم تحديد قطاعات محددة في كل بلد والتي تمثل تحدياً في الحد من استخدام الزئبق والإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق، وتعزيز قدرات الأطراف على الامتثال للالتزامات المتعلقة باستخدام الزئبق والتخلص منه، وتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعت بموجب الاتفاقية.

14- وقالت الممثلة التي تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، معربة عن شكرها للأمانة على المرونة والقدرة على التكيف التي أبدتها في تنظيم هذا الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع، إن الاتفاقية، مع انضمام أطراف جديدة منذ الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف، تواصل جذب المزيد من الأطراف وأصبحت صك عالمي يُستخدم بشكل متزايد. وأضافت أن البلدان في منطقتها ممتدة للعمل الذي تم الاضطلاع به فيما بين الدورات منذ ذلك الاجتماع، وهي ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلم البلدان في منطقتها بأهمية تنفيذ الاتفاقية من أجل الإسهام في الصحة الجيدة والرفاه، وتحسين البيئة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين. وأنها تتطلع إلى مناقشات مثمرة خلال هذا الجزء المعقود عبر الإنترنت وإلى تحقيق نتيجة ناجحة من شأنها أن ترسي أساساً متيناً للجزء الثاني الذي سيعقد بالحضور الشخصي.

## ثانياً - المسائل التنظيمية

### ألف - إقرار جدول الأعمال

15- اعتمد اجتماع الأطراف جدول الأعمال التالي استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت (UNEP/MC/COP.4/1):

- 1- افتتاح الاجتماع
- 2- مسائل تنظيمية:
  - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
  - (ب) تنظيم العمل؛
  - (ج) انتخاب أعضاء المكتب لفترة ما بين الاجتماعين وللإعتماد الخامس لمؤتمر الأطراف؛
  - (د) التقرير عن وثائق تفويض الممثلين في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف.
- 3- النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف: النظر في المادة 45.
- 4- مسائل تُعرض على مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيها أو يتخذ إجراء بشأنها:
  - (أ) المنتجات المضاف إليها الرئيق وعمليات التصنيع التي يستخدم فيها الرئيق أو مركبات الرئيق:
    - '1' استعراض المرفقين ألف وباء؛
    - '2' المعلومات عن ملاغم الأسنان؛
    - '3' الرموز الجمركية؛
    - '4' مقترحات إدخال تعديلات على المرفقين ألف وباء؛
  - (ب) تعدين الذهب الحرفي والصِّيق النطاق؛
  - (ج) إطلاقات الرئيق؛
  - (د) نفايات الرئيق: النظر في العتبات ذات الصلة؛
  - (هـ) الموارد والآلية المالية:
    - '1' مرفق البيئة العالمية؛
    - '2' البرنامج الدولي المحدد لدعم بناء القدرات والمساعدة التقنية؛
    - '3' استعراض الآلية المالية؛

- (و) بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا؛
- (ز) لجنة التنفيذ والامتثال؛
- (ح) تقديم التقارير الوطنية؛
- (ط) تقييم الفعالية؛
- (ي) الأمانة؛
- (ك) القواعد المالية؛
- (ل) المسائل الجنسانية.
- 5- التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي.
- 6- برنامج العمل والميزانية.
- 7- مواعيد انعقاد الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف؛ ومكان وموعد انعقاد الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف.
- 8- مسائل أخرى.
- 9- اعتماد تقرير الاجتماع.
- 10- اختتام الاجتماع.

#### باء - تنظيم العمل

16- قرر مؤتمر الأطراف، وفقاً للمقترحات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/MC/COP.4/1/Add.1) ومذكرة الأمانة بشأن المسائل والمعلومات المطروحة لكي يناقشها مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا في اجتماعه الرابع (UNEP/MC/COP.4/2)، أنه نظراً لانعقاد الاجتماع عبر الإنترنت وضيق الوقت في هذا الجزء المعقود عبر الإنترنت من اجتماعه الرابع، سيتناول مؤتمر الأطراف عدداً محدوداً من بنود جدول الأعمال التي تتسم على وجه الخصوص بالحساسية من حيث التوقيت. والبنود التي سينظر فيها خلال الجزء المعقود عبر الإنترنت هي: البند 6 المتعلق ببرنامج العمل والميزانية، والبند 7 المتعلق بمواعيد انعقاد الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف، والبند 4 (هـ) '1' المتعلق بالموارد المالية والآلية، ومرفق البيئة العالمية، والبند 4 (ح) المتعلق بتقديم التقارير الوطنية، والبند 4 (ط) المتعلق بتقييم الفعالية. ومن المتوقع أن ينظر مؤتمر الأطراف في البنود المتبقية و/أو يستأنف النظر فيها خلال الجزء المعقود بالحضور الشخصي.

17- وقرر مؤتمر الأطراف، وفقاً للمقترحات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/MC/COP.4/1/Add.1)، أن يجتمع يوم الاثنين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 من الساعة 13:00 إلى الساعة 15:00، ومن الساعة 15:30 إلى الساعة 17:30؛ ويوم الأربعاء، 3 تشرين الثاني/نوفمبر من الساعة 13:00 إلى الساعة 15:00؛ ويوم الجمعة 5 تشرين الثاني/نوفمبر من الساعة 13:00 إلى الساعة 15:00، ومن الساعة 15:30 إلى الساعة 17:30.

18- ووجه ممثل إندونيسيا دعوة إلى جميع الأطراف المهمة للمشاركة في مشاوره سُجري بشأن مشروع إعلان بالي المقترح. ويرد موجز لنتائج المشاورة التي جرت يوم الثلاثاء 2 تشرين الثاني/نوفمبر من الساعة 14:00 إلى 15:30 في الفقرة 86 من هذا التقرير.

## جيم - الحضور

19- حضر الاجتماع ممثلو الأطراف البالغ عددها 90 طرفاً والواردة فيما يلي: الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإستونيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وجامايكا، والجزر الأيسلندية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وساموا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصين، وغابون، وغانا، وغيانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيت نام، وقطر، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولايتيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريشيوس، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

20- وعلاوة على ذلك، حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية التي لها مركز المراقب: إسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وبنغلاديش، وبولندا، وتركيا، وزمبابوي، وسانت كيتس ونيفس، والسودان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكونغو، وكينيا، ولبنان، وليتوانيا، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، وميانمار، ونيجيريا، ونيوزيلندا، واليمن.

21- ومثلت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية بصفة جهات مراقبة: مرفق البيئة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقيات بازل وروتتردام وستوكهولم، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومنظمة الصحة العالمية.

22- ومثلت المنظمة الحكومية الدولية التالية كجهة مراقبة: المنظمة الإقليمية المعنية ببيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

23- ومثل عدد من الهيئات والوكالات الحكومية، والمراكز الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية بصفة جهات مراقبة. وترد أسماء تلك المنظمات في قائمة المشاركين (UNEP/MC/COP.4/INF/28).

## دال - تقرير عن وثائق تفويض الممثلين في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف

24- عرضت السيدة أورابيلي سيرومولا تقرير المكتب عن وثائق التفويض، فقالت إن المكتب فحص وثائق التفويض التي قدمتها الأطراف وفقاً للمادتين 19 و20 من النظام الداخلي، ووجد أنه حتى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قدم ممثلو 90 طرفاً من أصل الأطراف التي سجلت الحضور في الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع البالغ عددها 100 طرفاً، نسخاً من وثائق تفويض صادرة عن رئيس دولة أو رئيس حكومة أو وزير خارجية، أو، في حالة المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، عن السلطة المختصة في تلك المنظمة، على أساس أنه سيتم تقديم النسخ الأصلية في أقرب وقت ممكن. في حين لم تبلغ 10 أطراف بمعلومات عن ممثليها.

25- واعتمد مؤتمر الأطراف تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض.

ثالثاً-

مسائل تُعرض على مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيها أو يتخذ إجراء بشأنها

ألف-

الموارد المالية والآلية المالية

مرفق البيئة العالمية

26- أشارت ممثلة الأمانة، في معرض عرضها لهذا البند، إلى أن هناك اعتزاماً للنظر في جانب واحد فقط من جوانب مرفق البيئة العالمية، في دوره كجزء من الآلية المالية لاتفاقية ميناماتا، في الجزء الحالي المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، وهو التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية. أما البنود الأخرى ذات الصلة بالآلية المالية، والمتعلقة بمرفق البيئة العالمية والبرنامج الدولي المحدد على حد سواء، فسوف يتم تناولها في الجزء المستأنف من الاجتماع الرابع، في عام 2022.

27- وأشارت ممثلة الأمانة إلى أن الفترة التي يغطيها التجديد الثامن ستكون من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2026، واسترعت الانتباه إلى ملاحظات الأمانة بشأن التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية (UNEP/MC/COP.4/10) وبشأن مشروع توجيهات البرمجة وإطار التمركز الاستراتيجي ذات الصلة (UNEP/MC/COP.4/INF/8). وتناولت الوثيقة الأولى الجدول الزمني وأولويات التمويل ومشروع توجيهات البرمجة للتجديد الثامن للموارد، التي كانت موضوع مداوات جارية داخل جمعية مرفق البيئة العالمية، وقدمت الوثيقة الثانية مشاريع النصوص الكاملة لإطار التمركز الاستراتيجي ومشاريع توجيهات البرمجة حتى 30 آب/أغسطس 2021. وأبلغت المشاركين أن العناصر المختلفة للتجديد الثامن للموارد التي كانت في شكل مسودة في الوقت الحاضر من المقرر أن توضع في صيغتها النهائية في الاجتماع الثالث لتجديد الموارد، المتوقع أن يُعقد في شباط/فبراير 2022، وبالتالي أشارت إلى أن عدداً من القرارات المتعلقة بتجديد الموارد ستُتخذ قبل الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا. وأشارت كذلك إلى أن أي بيانات تدلي بها الأطراف بشأن البند الحالي من جدول الأعمال سوف تنعكس في هذا التقرير، مضيفاً أن الأطراف قد ترغب أيضاً في الاستفادة من المعلومات المقدمة في سياق عملياتها الوطنية المتعلقة بتجديد موارد مرفق البيئة العالمية.

28- وقدمت السيدة شيزورو أوكي، كبيرة أخصائيي البيئة في وحدة البرمجة التابعة لمرفق البيئة العالمية، معلومات إضافية عن التجديد الثامن للموارد. وأبرزت أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة حالت دون عقد بعض اجتماعات مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات التي يعمل مرفق البيئة العالمية كألية مالية لها، وبالتالي فإن عملية تجديد الموارد تجري دون توجيهات من بعض مؤتمرات الأطراف تلك. ومع ذلك، فإن مرفق البيئة العالمية يعمل عن كثب مع أمانات تلك الاتفاقيات، كما عمل مع أمانة اتفاقية ميناماتا، لضمان الاتساق. وأشارت أيضاً إلى أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا، قدم في اجتماعه الأول إلى مرفق البيئة العالمية توجيهات بشأن أولوياته المحددة بوضوح، والتي اتبعتها مرفق البيئة العالمية عند دعم الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك من حيث الأنشطة التمكينية من خلال التقييمات الأولية بموجب اتفاقية ميناماتا وخطط العمل الوطنية لتعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق. وقالت إن مرفق البيئة العالمية يدعم الجهود المبذولة لجعل الزئبق مجرد ذكرى من ذكريات الماضي منذ عام 2010، أولاً من خلال لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق وثانياً من خلال الاتفاقية. وسوف يستند التجديد الثامن للموارد إلى الخبرة المتراكمة والتوجيهات التي يقدمها مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بأولويات البرمجة، كما سيضطلع بالعمل مع الأطراف بشأن القضايا التي يلزم معالجتها من أجل التنفيذ الناجح للاتفاقية، مثل استخدام الزئبق في المنتجات، والانبعاثات الصناعية، والتخزين والاتجار بالزئبق.

29- وتستند استراتيجية التجديد الثامن للموارد إلى الفهم المتنامي المتقارب بأن سلاسل الإمداد والتوجهات الكاسحة هي العوامل الدافعة للتلوث الكيميائي. ويجري صياغة الاستراتيجية بطريقة تسمح بمرونة إدراج مواضيع جديدة قد يختار مؤتمر الأطراف تحديد أولوياتها خلال فترة التجديد الثامن للموارد.



30- وقدمت السيدة أوكي لمحة عامة موجزة للعملية التي ستُتبع فيما يتعلق بتجديد الموارد، مشيرةً إلى أن الصندوق الاستئماني يتم تجديد موارده كل أربع سنوات من قِبَل البلدان الراغبة في المساهمة. وقد بدأ مجلس مرفق البيئة العالمية هذه العملية، وشملت سلسلة من أربعة إلى خمسة اجتماعات، تُعقد على مدار عام تقريباً، والتي جمعت المشاركين المساهمين، والممثلين الإقليميين، وأمانات الاتفاقية، ووكالات مرفق البيئة العالمية وغير ذلك. وخلال تلك الاجتماعات، استعرض المشاركون أداء مرفق البيئة العالمية، وقيموا احتياجات التمويل في المستقبل، واتفقوا على إطار تمويلي، إلى جانب إصلاحات السياسات العامة وتوجهات البرمجة. وعندما أنهى الفريق عمله، قدم موجز للمفاوضات إلى مجلس مرفق البيئة العالمية لاتخاذ قرار بشأنه وإلى جمعية مرفق البيئة العالمية للموافقة عليه. وقد بدأ مجلس مرفق البيئة العالمية عملية تجديد الموارد الحالية في اجتماعه التاسع والخمسين، في كانون الأول/ديسمبر 2020، وقد عُقد اجتماعان حتى الآن. وكان من المقرر أن تكتمل العملية في الاجتماع السابع لجمعية مرفق البيئة العالمية، المقرر عقده في مايو/أيار 2022. وسيعتمد مجلس مرفق البيئة العالمية في اجتماعه الثالث والستين في كانون الأول/ديسمبر 2022 برمجة المشاريع الأولى التي ستنفذ في فترة التجديد الثامن للموارد.

31- وللمساعدة في وضع مشروع توجيهات البرمجة للتجديد الثامن للموارد، عقد مرفق البيئة العالمية اجتماعاً لفريقه الاستشاري التقني، في الفترة من 8 إلى 11 شباط/فبراير 2021، لجمع معلومات من العلماء والخبراء البيئيين. كما شارك في الاجتماع ممثلو أمانات الاتفاقيات الخمس التي يعمل مرفق البيئة العالمية كألية مالية لها. وقد أرسى الاجتماع الأساس، إلى جانب التوجيهات القائمة من مؤتمرات الأطراف، لوضع المشروع الأول لتوجيهات البرمجة، الذي تم تنقيحه منذ ذلك الحين، وسيجري تنقيحه بشكل أكبر على أساس نتائج الاجتماع الثاني، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2021. وسيُتخذ قرار بشأن توجيهات البرمجة في الاجتماع الثالث المقرر عقده في شباط/فبراير 2022. ويمكن الاطلاع على جميع الوثائق التي تم النظر فيها في اجتماعات التجديد الثامن للموارد حتى الآن، إلى جانب موجز المناقشة الذي أعده الرئيس المشارك، على الموقع الشبكي لمرفق البيئة العالمية.

32- وشكرت السيدة أوكي الأمين التنفيذي وأعضاء الأمانة الآخرين على مشاركتهم النشطة في العملية حتى الآن. وقد شاركت الأمانة في مناقشات الفريق الاستشاري التقني، وقدمت تعليقات على إطار التمرکز الاستراتيجي ومشروع توجيهات البرمجة، وشاركت في الاجتماعين الأولين بشأن التجديد الثامن للموارد بصفة مراقب. وأكدت السيدة أوكي للأطراف والأمانة أن مرفق البيئة العالمية ينظر إلى اتفاقية ميناماتا على أنها ذات أهمية حاسمة وأنه يأخذ على محمل الجد مسؤوليته فيما يتعلق باعتباره آلية مالية للاتفاقية.

33- وقال السيد كارلوس مانويل رودريغز، الرئيس التنفيذي لمرفق البيئة العالمية، إنه لشرف لي أن أتمكن من مخاطبة مؤتمر الأطراف، مشيراً إلى أنه على الرغم من التحديات المتصلة بهذه الجائحة، فقد اضطلع بالكثير من العمل الشاق فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، وأن أسرة ميناماتا ظلت تتسم بالإبداع والابتكار في هذا الصدد.

34- وأشار إلى أنه سينضم إلى الاجتماع عبر الإنترنت من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد بالحضور الشخصي في غلاسكو بالمملكة المتحدة، وأكد أن حضوره الفعلي في ذلك الاجتماع لا ينبغي أن يُفسر على أنه مؤشر على أن مرفق البيئة العالمية لديه اهتمام بتغير المناخ أكبر من اهتمامه بالقضايا البيئية الأخرى. وأشار إلى أن الجائحة منعت مرفق البيئة العالمية من العمل عن كثب مع العديد من الأطراف في الاتفاقيات التي يعمل كألية مالية لها، وأنه يجري التخطيط للتجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية في غياب التوجيه من بعض مجالس إدارة تلك الاتفاقيات. وأتاح الوجود المادي لمرفق البيئة العالمية في غلاسكو فرصة فريدة للعمل مع المانحين والتحدث معهم عن مقترحاته المتكاملة للغاية بشأن التجديد الثامن للموارد. ولن يتحقق أي تقدم نحو تحقيق هدف الحد من الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية إذا لم تعالج قضايا الرئبئق والقضايا المتصلة بالمواد الكيميائية، تماماً كما لن يُحرز تقدم نحو الهدف المتصل بالتنوع البيولوجي المتمثل في حماية 30 في المائة من أراضي ومحيطات

الأرض بحلول عام 2030 إذا لم يتم التطرق للمشكلات المرتبطة ببعض المواد الكيميائية والمواد الخطرة. كما أن قضية تدهور الأراضي مترابطة بنفس القدر.

35- وقال إن المناقشات مع المانحين تسير على ما يرام، وقد استجابوا بشكل إيجابي للغاية لمقترحات البرمجة للتجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية. وأشار إلى أن مساهمة أمانة اتفاقية ميناماتا كانت مفيدة في صياغة المقترحات، مما مكن مرفق البيئة العالمية من إعداد مجموعة طموحة جداً من الأهداف والغايات. وأشار إلى أن مرفق البيئة العالمية كان يدعم تنفيذ اتفاقية ميناماتا منذ إنشائها ليس لمعالجة القطاعات ذات الأولوية القصوى فحسب، بما في ذلك تعدين الذهب الحرفي والضيقة النطاق، ولكن منتجات الزئبق والانبعاثات الصناعية وتخزين الزئبق وتجارة الزئبق. وأكد أن التجديد الثامن للموارد سيستند إلى الخبرات السابقة والتوجيهات الصادرة عن مؤتمر الأطراف؛ وأن يعمل مرفق البيئة العالمية مع الأطراف للمساعدة في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالاتفاقية التي تم تحديد أولوياتها خلال فترة تجديد الموارد؛ وأن استراتيجية التجديد الثامن للموارد تضمنت مرونة ذاتية للسماح لمؤتمر الأطراف بمعالجة الأولويات الجديدة. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في بالي في عام 2022.

36- وفي المناقشة، كان هناك توافق في الآراء بشأن الأهمية الحيوية للتجديد الثامن لموارد الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية لتنفيذ اتفاقية ميناماتا، ولمساعدة الأطراف، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وكان هناك تسليم بالدور الذي يمكن أن تؤديه الإجراءات المتخذة بشأن الزئبق في تحقيق عدد من الأهداف البيئية العالمية، بما في ذلك من خلال أوجه التآزر مع الصكوك البيئية الأخرى. وأعرب أيضاً عن دعم قوي لزيادة نسبة التمويل المخصص لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات في التجديد الثامن للموارد. واعتُبر أنه من المهم أن تكون المناقشات بشأن التجديد الثامن للموارد التي تُجرى في هذا الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع جزءاً لا يتجزأ من أي مداولات أخرى بشأن هذه المسألة خلال الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الاجتماع الرابع.

37- وقال أحد الممثلين، وهو يدرك أهمية توجيه مرفق البيئة العالمية خلال المداولات بشأن التجديد الثامن للموارد، إنه من الأهمية بمكان أن يتلقى مجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات تمويلاً كافياً لضمان إمكانية القيام بالأعمال الأساسية بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال برامج متكاملة محددة. ويمكن لمرفق البيئة العالمية أن يؤدي دوراً حيوياً في تمويل ودعم الأطراف للوفاء بالتزامات الملزمة قانوناً بموجب الاتفاقية مع تحديد مواعيد نهائية محددة، مما يحسن صحة ملايين الناس ويعالج دوافع التدهور البيئي. وينبغي لمرفق البيئة العالمية، لدى اضطلاعها بهذا الدور، أن يكفل أوجه التآزر بين التحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

38- وقالت ممثلة أخرى إن هناك حاجة إلى استمرار التمويل المخصص من مرفق البيئة العالمية بالنظر إلى أن اتفاقية ميناماتا لا تزال اتفاقية جديدة تتطلب دعماً كافياً ويمكن التنبؤ به لتيسير تنفيذها في الوقت المناسب. وأشارت إلى أن الطرف الذي تمثله يعتبر مرفق البيئة العالمية بمثابة الجزء الرئيسي من الآلية المالية للمعاهدة في دعم الأطراف المؤهلة من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتنفيذ التزاماتها الملزمة قانوناً. وأضافت أنه بالرغم من أن الطرف الذي تمثله يؤيد تعزيز مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات في التجديد الثامن للموارد من خلال البرمجة المتكاملة، كانت هناك حاجة إلى استمرار تقديم دعم قوي للجهود الموجهة الرامية إلى زيادة تنفيذ الأولويات بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى أقصى حد على النحو المحدد من خلال التوجيهات المقدمة من مؤتمر الأطراف. وحثّت مرفق البيئة العالمية على مواصلة تحقيق منافع بيئية عالمية مهمة من خلال مساعدة الأطراف على تقليل انبعاثات الزئبق وإطلاقاته من خلال دعمه المخصص لاتفاقية ميناماتا في التجديد الثامن للموارد.

39- وأُعربت ممثلة، تحدثت باسم مجموعة من البلدان، عن قلقها إزاء محدودية الموارد المتاحة للوفاء بالالتزامات الملزمة قانوناً بموجب الاتفاقية. وستتحقق هذه الالتزامات الجماعية، وهي القضاء على استخدام الزئبق وخفض انبعاثات وإطلاقات الزئبق الصادرة من العمليات الصناعية وضمان إدارة هذا العنصر والتخلص منه بطريقة سليمة بيئياً، من خلال تنفيذ برامج ومشاريع لتنمية القدرات الإقليمية والمحلية، والأطر التشريعية الوطنية ونقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الصناعي المعقدة والأساسية. وتتطلب هذه الإجراءات مساعدة مالية كافية وموثوقة. وبناءً على ذلك، ومع مراعاة تأثير الجائحة على الاقتصادات النامية وزيادة استخدام الأجهزة الطبية المُضاف إليها الزئبق، شددت منطقتها على عدم كفاية الموارد اللازمة لتنفيذ العمليات المذكورة سلفاً وأُعربت عن رغبتها في أن تطلب إلى الأمانة والأطراف، ولا سيما الجهات المانحة، إبلاغ مرفق البيئة العالمية بالحاجة إلى منح الأولوية الواجبة للوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية، ولا سيما اتفاقية ميناماتا، ومراعاة التحديات التي تواجهها البلدان النامية في الوقت الحالي. وقد كان من المهم المطالبة بأنه ينبغي أن تكون نسبة الأموال المخصصة للاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية، في التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، أكبر من 15 في المائة من المبلغ الإجمالي، بغية تمكين الأطراف من تنفيذ الاتفاقية بفعالية. وعلى وجه التحديد، ينبغي تذكير مرفق البيئة العالمية بضرورة مواصلة دعم الأطراف فيما يخص أنشطة التنفيذ من خلال الآلية المالية للاتفاقية والبرامج المتكاملة التي ستعتمدها الجمعية القادمة لمرفق البيئة العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إبلاغ مجلس مرفق البيئة العالمية والمشاركين في اجتماعات التجديد الثامن للموارد بأن للعديد من الالتزامات الملزمة قانوناً مواعيد نهائية وشبكة وأن توفير التمويل الكافي أمر ضروري لتحقيق نتائج ناجحة. وينبغي أن تقدم الأمانة تقريراً عن حصائل هذه الأنشطة إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا في اجتماعه الخامس.

40- وقالت ممثلة أخرى إنها تفهم أن مرفق البيئة العالمية دعم كل المشاريع المُجازة تقنياً التي قُدمت إليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن واقع عدم تبقي سوى القليل من الأموال المخصصة لاتفاقية ميناماتا في فترة التجديد السابع للموارد يدل على أن الطلب على التمويل بموجب اتفاقية ميناماتا كان عالياً، وأن مرفق البيئة العالمية كان يستجيب بشكل مناسب لهذا الطلب. وأُعربت أيضاً عن قلقها البالغ من أن المخصص المقترح البالغ نسبته 15 في المائة من حافظة الموارد الكاملة لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات في إطار التجديد الثامن للموارد لن يكون كافياً وشددت على ضرورة زيادته. وأشارت إلى أنها تتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن هذا الموضوع في الجزء الحضوري المُستأنف من الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف.

41- وشدد ممثل آخر على أن منع استخدام وإطلاق أكثر المواد سمية مطلبٌ أساسي للحفاظ على الصحة العامة، وبيئة مستدامة، وإنتاج آمن للأغذية، ونظم إيكولوجية صحية. واتفاقية ميناماتا ضرورية لتلك المساعي، ويعد مرفق البيئة العالمية مصدراً حيوياً للتمويل لمواصلة تنفيذها. وفي ضوء جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية الأخرى التي خلفت العديد من البلدان معرضة بشكل متزايد لأثر الأنشطة الملوثة، كان من الأهمية بمكان أن يتلقى قطاع المواد الكيميائية والنفايات تمويلاً كافياً للأنشطة التي يُضطلع بها في إطار مجال التركيز الخاص بمرفق البيئة العالمية وكذلك كعنصر أساسي من البرامج المتكاملة ذات الصلة. وتحقيق الالتزامات الملزمة قانوناً بموجب اتفاقية ميناماتا، في المواعيد النهائية المحددة التي يلزم الوفاء بها، يتطلب تخصيص نسبة من تمويل مرفق البيئة العالمية لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات أكبر من النسبة الحالية البالغة 15 في المائة.

42- وشدد ممثل آخر على أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في مساعدة البلدان النامية على الاضطلاع بالأنشطة بموجب اتفاقية ميناماتا، بما في ذلك فيما يتعلق بالوفاء بالمواعيد النهائية للاتفاقية بشأن المنتجات والعمليات. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه ينبغي للأطراف، عملاً بالمادة 13 من الاتفاقية، أن تكفل استعراضها للآلية المالية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، على أساس منتظم، بما في ذلك مستوى التمويل وفعاليتها وقدرته على تلبية الاحتياجات المتغيرة للأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

43- ورأى ممثل آخر، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، أن من المهم تلبية احتياجات اتفاقية ميناماتا على النحو الواجب خلال التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بدعم الأطراف ذات الاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة انتقال في وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وأعرب عن تأييده للمقترح الذي يقضي بإحالة تقرير الجزء الأول من الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك البيانات التي أدلت بها الأطراف، إلى مرفق البيئة العالمية، وأن يُطلب إلى مرفق البيئة العالمية النظر في هذه المعلومات. وقد كان من المهم إرسال رسالة واضحة إلى المناقشة المتعلقة بالتجديد الثامن للموارد بشأن احتياجات التمويل بموجب اتفاقية ميناماتا. وعلاوة على ذلك، اتسمت احتياجات الاتفاقية بالدينامية؛ وقد تنشأ التزامات جديدة محتملة في المستقبل، كما يتضح من المقترحات بإدراج قطاعات ومنتجات إضافية في إطار الاتفاقية، والتي سينظر فيها مؤتمر الأطراف في الجزء الثاني من اجتماعه الرابع. وبالنظر إلى الروابط المهمة بين مجموعة المواد الكيميائية والنفايات ومجموعتي المناخ والتنوع البيولوجي، يعد الدعم المالي المعزز المقدم من مرفق البيئة العالمية أمراً حتماً لمواصلة تنفيذ الاتفاقية وسيسهم بقوة في تهيئة بيئة أكثر أماناً وتحسين الصحة البشرية.

44- وقال أحد الممثلين إن المناقشات التي أجريت بشأن التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية تتيح فرصة في الوقت المناسب للفت الانتباه إلى النهج التمييزي غير المبرر الذي يتبعه مرفق البيئة العالمية تجاه الطرف الذي يمثله والبلدان النامية الأخرى. وبالنظر إلى تعيين مرفق البيئة العالمية، بموجب المادة 13 من اتفاقية ميناماتا، للعمل كآلية مالية رئيسية لمساعدة الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب الصك، فإنه مما يدعو إلى الأسف والقلق أن يواصل مرفق البيئة العالمية تفويض هدف الاتفاقية وغرضها من خلال حرمان بعض البلدان النامية الأطراف من المساواة في الوصول إلى الموارد المالية الدولية، كما هو منصوص عليه في الصك. ولذلك، طلب إلى مؤتمر الأطراف أن يحث مرفق البيئة العالمية على التخلي عن التوجه الذي له طابع سياسي الذي يؤدي إلى حرمان بعض الأطراف من الوصول إلى الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على فعالية الصك.

45- وأعرب ممثل آخر عن تقديره للمساعدة التي يقدمها مرفق البيئة العالمية للبلدان النامية في تنفيذ الأنشطة التمكينية لتنفيذ اتفاقية ميناماتا. ومع ذلك، ومع تحول الاهتمام نحو الأنشطة الحقيقية التي خفضت أو أزلت فعلياً انبعاثات الزئبق واستخداماته، ونظراً لأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية تحمي التنوع البيولوجي، كان هناك مبررات قوية لزيادة تخصيص الأموال لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات خلال التجديد الثامن للموارد، مع إيلاء الأولوية لتنفيذ اتفاقية ميناماتا.

46- وسلم ممثل آخر بأهمية مرفق البيئة العالمية في التنفيذ الناجح لاتفاقية ميناماتا وإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وانضم إلى النداء الداعي إلى زيادة تخصيص التمويل لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات خلال التجديد الثامن للموارد. ولفت الانتباه إلى حدث مرتقب تنظمه شبكة جنيف للبيئة، يعرض الإنجازات في مجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، ويشرح الاحتياجات والفرص المتعلقة بالتجديد الثامن للموارد. وحث الممثلين الذين يطالبون بزيادة التمويل على حضور الاجتماع والمساعدة في تنبيه المشاركين في عملية تجديد الموارد بالدعم القوي للتمويل الإضافي لقطاع المواد الكيميائية والنفايات.

47- وقالت ممثلة أخرى إنه من المهم أن يخصص مرفق البيئة العالمية أموالاً كافية لتنفيذ اتفاقية ميناماتا، نظراً للمواعيد النهائية المقبلة لكي تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بعمليات التصنيع التي يُستخدم فيها الزئبق أو مركبات الزئبق وإدارة المنتجات المضافة إليها الزئبق. وأشارت إلى أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025، التي وافقت عليها جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة، حددت التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات باعتباره واحداً من أكبر ثلاث أزمات بيئية حالية، إلى جانب فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. ولذلك، كان من الأهمية بمكان أن يدعم المانحون في مرفق البيئة العالمية زيادة تمويل مجال التركيز المتعلق بالمواد

الكيميائية والنفايات خلال التجديد الثامن للموارد، لا سيما لاتفاقية ميناماتا، وأن يبلغ مؤتمر الأطراف رسالة قوية بهذا الشأن في هذا الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع إلى الاجتماع الثامن المقبل لتجديد الموارد وأن يتم إبلاغ مؤتمر الأطراف بنتائج ذلك الاجتماع في الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف.

48- وتحدث أحد الممثلين باسم مجموعة من البلدان فقال إن المنطقة الأفريقية هي من أشد المناطق تضرراً من التلوث بالزئبق، ولا سيما من الانبعاثات والإطلاقات الناجمة عن حرق النفايات في العراء ومواقع تفرغ النفايات، ومن أنشطة مثل تعدين الذهب الحرفي والضيّق النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأثر الاقتصادي الشديد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد زاد من حدة التحديات التي تواجه توليد وإدارة النفايات الخطرة. ولذلك، تحتاج الدول الأفريقية إلى مساعدة مالية وتقنية إضافية للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية ميناماتا. وبناء على ذلك، وكجزء من التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية، ينبغي توفير تمويل إضافي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتيسير التنفيذ الفعال للأنشطة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك بناء قدرات موظفي الجمارك وغيرهم من الجهات الفاعلة المسؤولة عن مراقبة استيراد وتوزيع الزئبق والمنتجات المحتوية على الزئبق؛ وإنشاء وتشغيل البنية التحتية لإدارة المنتجات والنفايات المُصادرة؛ وتعزيز الإطار القانوني للإدارة السليمة بيئياً للزئبق والمنتجات المحتوية على الزئبق لضمان الامتثال؛ والإدارة المستدامة لانبعاثات الزئبق وإطلاقاته الناجمة عن الحرق في الهواء الطلق ومواقع تفرغ النفايات، وتعدين الذهب الحرفي والضيّق النطاق. وتحديد المواقع الملوثة بالزئبق وتحديد خصائصها وترميمها.

49- وذكر ممثل آخر، مؤيداً للبيان السابق، بأن المادة 13 من اتفاقية ميناماتا، المتعلقة بالموارد المالية والآلية، حددت الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية بوصفه أحد المصادر المالية لتنفيذ الاتفاقية، وأن الفقرة 7 من المادة تنص على أن يوفر الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية موارد مالية جديدة يمكن التنبؤ بها وتتاح في الوقت المناسب للوفاء بالتكاليف دعماً لتنفيذ الاتفاقية، على النحو الذي يوافق عليه مؤتمر الأطراف. ولضمان حصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الموارد الكافية والمستدامة اللازمة لتنفيذ خطط التنفيذ الوطنية، من الأهمية بمكان أن يولي مرفق البيئة العالمية الأولوية للأنشطة التي بموجب الاتفاقية في التجديد الثامن لموارد الصندوق الاستثماري لحماية صحة الإنسان والبيئة من الانبعاثات وإطلاقات الزئبق ومركبات الزئبق البشرية المنشأ.

50- وأعرب ممثل آخر عن امتنانه لمرفق البيئة العالمية وللوكالات المنفذة على تمويلها للمساعدة في تنفيذ التقييمات الأولية بموجب اتفاقية ميناماتا وخطط العمل الوطنية. وفيما يتعلق بالتجديد الثامن لموارد الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية، قال إنه من المهم ضمان توافر التمويل الكافي للبلدان النامية لتمكينها من تنفيذ مشاريع استثمارية تتماشى مع الأولويات المحددة.

51- واتفق ممثل آخر مع متحدثين آخرين على الدعوة إلى زيادة التمويل في مجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات في التجديد الثامن للموارد. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والصحي، ومن شأن التجديد القوي لموارد الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية أن يساعد البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجهها، بما في ذلك ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بانبعاثات الزئبق وإطلاقاته.

52- وحث ممثل آخر مرفق البيئة العالمية على استكشاف إمكانية تخفيض مبلغ التمويل المشترك الذي سيقدّمه البلد المتلقي عند تقديم مقترحات التمويل.

53- وأقر أحد الممثلين بمساهمات مرفق البيئة العالمية في التمويل، ولا سيما للبلدان النامية، وأعرب عن تقديره لها، وشدد على ضرورة مواصلة تعزيز وزيادة التمويل المتاح لتنفيذ اتفاقية ميناماتا. وينبغي زيادة النسبة المئوية المخصصة لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات في إطار التجديد الثامن للموارد لضمان قاعدة تمويل ثابتة، مع مراعاة الجهود الكبيرة التي يجب على الأطراف بذلها للوفاء بالمواعيد النهائية المقبلة للتخلص التدريجي

من المنتجات المضافة إليها الزئبق ووضع خطط عمل وطنية. ومن الضروري توفير التمويل الكافي لضمان توافر أفضل التكنولوجيات والممارسات لمواجهة تحديات مصادر الانبعاثات الجديدة ولضمان وفاء الأطراف بالتزاماتها الملزمة قانوناً.

54- وأشار ممثل آخر إلى أن مرفق البيئة العالمية يشكل مصدراً أساسياً لتمويل الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية واتخاذ إجراءات في إطار البرامج المتكاملة المحددة، وأعرب عن امتنانه للبلدان المانحة لدعمها للآلية المالية، وقال إن من الضروري دعم جهود البلدان النامية من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتطوير الهياكل الأساسية التمكينية. ومن شأن الحصول على التكنولوجيا الخالية من الزئبق أن يساعد على توجيه السياسات الرامية إلى حماية السكان الضعفاء، مع مراعاة المنظور الجنساني. وكانت توجيهات مؤتمر الأطراف إلى مرفق البيئة العالمية، على النحو المعتمد بموجب المقرر 1 م-5/1، أساسياً لضمان أن تؤدي المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف إلى تنفيذ أنشطة تكفل الإدارة السليمة بيئياً للزئبق. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة تخصيص التمويل لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات في إطار التجديد الثامن للموارد من شأنه أن يساعد على المضي قدماً بشأن الإجراءات والحلول المبتكرة في إطار التحديات والالتزامات الجديدة بموجب الاتفاقية.

55- وأقر أحد الممثلين بالمساهمة القيمة لمرفق البيئة العالمية في تمكين الأطراف من الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية ميناماتا بتخفيض استهلاك الزئبق والقضاء عليه، ووافق على مناقشة مرفق البيئة العالمية لزيادة النسبة المئوية المخصصة لمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات بما يتجاوز نسبة الـ 15 في المائة المقترحة، في عملية التجديد الثامن للموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، من أجل تلبية الاحتياجات الحقيقية للأطراف في التنفيذ الفعال للاتفاقية. وحث الأطراف على إبلاغ مرفق البيئة العالمية بضرورة إيلاء الأولوية الواجبة، أثناء المناقشات بشأن التجديد الثامن للموارد، للتحديات التي تواجه البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

56- وحث ممثل آخر، مؤكداً دعمه للبيان الذي أدلى به ممثل منطقتيه، مرفق البيئة العالمية على اغتنام الفرصة، في المناقشات المتعلقة بالتجديد الثامن للموارد، لمراعاة احتياجات البلدان النامية من أجل بناء القدرات والدعم المالي للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

57- وفي الختام، شكر الرئيس الممثلين على بياناتهم وتعليقاتهم، التي تعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الأطراف للتجديد الثامن للموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية. وكان من الواضح أن الأطراف بحاجة إلى مواصلة جهودها لوضع اتفاقية ميناماتا على رأس جدول أعمال مرفق البيئة العالمية، وأنه ينبغي للأطراف مضاعفة جهودها في مجال الدعوة على الصعيد الوطني لإطلاع جهات التنسيق التابعة لمرفق البيئة العالمية على الحاجة إلى إيلاء الأولوية للاتفاقية في التجديد الثامن للموارد.

#### تقديم التقارير الوطنية

باء -

58- أشارت ممثلة الأمانة إلى أنه يتعين على الأطراف تقديم تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف على أساس منتظم، من خلال الأمانة، عن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الاتفاقية، وعن فعالية هذه التدابير، والتحديات المحتملة في تحقيق هدف الاتفاقية. وأشارت أيضاً إلى أن نموذج تقديم التقارير الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اجتماعه الأول تضمن 43 سؤالاً، لزمّت الإجابة على 4 أسئلة منها كل سنتين، ولزمت الإجابة على جميع الأسئلة كل أربع سنوات. وقد استكملت الأطراف التقارير القصيرة الأولى، التي كان من المقرر تقديمها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بمعدل مبهز جداً لتقديم التقارير تجاوز 80 في المائة. وكان من المقرر تقديم التقارير الكاملة الأولى بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

59- واسترعت ممثلة الأمانة الانتباه إلى مذكرة الأمانة التي تتضمن مشروع التوجيهات المتعلقة باستكمال نموذج تقديم التقارير الوطنية لاتفاقية ميناماتا (UNEP/MC/COP.4/17). وقد أعدت الأمانة مشروع التوجيهات هذا عملاً بالمقرر 1 م-13/3، لتوضيح المعلومات المطلوبة في نموذج تقديم التقارير. واسترشد إعداد التوجيهات

بجولة من التعليقات الواردة من الأطراف وأصحاب المصلحة. ووجه انتباه الأطراف إلى مشروع التوجيهات في الجزء الحالي المنعقد عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع، إذ أن المقرر شجّع الأطراف على استخدام مشروع التوجيهات بصفة مؤقتة لدعم إعداد التقارير الوطنية الكاملة التي يحين موعد تقديمها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وسيُنظر في مشروع التوجيهات مرة أخرى في الجزء الشخصي من الاجتماع الرابع لمواصلة مناقشة مشروع التوجيهات في حد ذاته.

60- وأشارت ممثلة الأمانة، موضحةً المعلومات المهمة للأطراف فيما يتعلق بالتقارير الكاملة المقرر تقديمها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، إلى أن هذه التقارير ستغطي الفترة من 16 آب/أغسطس 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفتّح نظام تقديم التقارير عبر الإنترنت في 7 أيلول/سبتمبر 2021، وهو نفس اليوم الذي تلقت فيه جهات الاتصال الوطنية وثائق التفويض الخاصة بها لتمكينها من الوصول إلى النظام والبدء في تقديم تقاريرها. وبدأ ما مجموعه 43 طرفاً حتى الآن في إعداد تقاريره. وأعدت الأمانة أربع جلسات إعلامية لدعم عملية تقديم التقارير من جانب الأطراف؛ وعُقدت ثلاث حلقات دراسية عبر الإنترنت في أيلول/سبتمبر وكان من المقرر عقد حلقة دراسية رابعة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

61- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، هنا عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، الأطراف والأمانة على المعدل المرتفع لتقديم التقارير الذي تحقق في التقارير الوطنية الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2019 وأعربوا عن أملهم في أن يكون معدل تقديم التقارير الكاملة جيداً بنفس القدر. وأشارت ممثلتان إلى أهمية تقديم التقارير من أجل تقييم الفعالية وتقييم التنفيذ، وحث ممثلان آخران الأطراف على استكمال تقاريرها الوطنية الكاملة.

62- ورحب معظم الذين تحدثوا أثناء المناقشة، بمن فيهم ممثلة متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، بمشروع التوجيهات باعتباره أداة مفيدة للأطراف في استكمال تقاريرها الوطنية الكاملة. وقال كثيرون، بمن فيهم ممثلة متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إنهم يتطلعون إلى النظر في مشروع التوجيهات بمزيد من التفصيل في الجزء المستأنف من الاجتماع الرابع.

63- وقد رحب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، بالدعم الذي تقدمه الأمانة إلى الأطراف لاستكمال التقارير الوطنية، بما في ذلك من خلال الجلسات عبر الإنترنت، وحثوا الأمانة على مواصلة تقديم هذا الدعم. وهنا أحد الممثلين الأمانة على برنامج "ميناماتا أونلاين"، وأبرز قيمة البرنامج وطلب مواصلة عقد الحلقات الدراسية عبر الإنترنت من أجل تشجيع وتوسيع نطاق مشاركة المزيد من الموظفين التقنيين من منطقتهم، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية مثل تعدين الذهب الحرفي والصّيْق النطاق والخدمات الصحية. وطلب أحد الممثلين، بتأييد من ممثلة أخرى، أن تُتاح أيضاً بعض الحلقات الدراسية عبر الإنترنت بلغة المنطقة وخلال ساعات عمل منطقتهم.

### تقييم الفعالية

جيم-

64- أشارت ممثلة الأمانة، في معرض تقديمها لهذا البند، إلى أن مؤتمر الأطراف اتفق في اجتماعه الثالث في مقره ا م-10/3 على ثلاثة مجالات عمل يتعين تنفيذها قبل انعقاد الاجتماع الرابع. أولاً، دُعيت الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن المؤشرات الواردة في مرفق هذا المقرر وطلب إلى الأمانة تجميع تلك الآراء. وفي هذا الصدد، استرعت ممثلة الأمانة الانتباه إلى الوثيقتين UNEP/MC/COP.4/18/Add.1 و UNEP/MC/COP.4/INF/11، اللتين تحددان الأعمال التي تُفُذت فيما بين الدورتين بشأن المؤشرات. ثانياً، طُلب إلى الأمانة أن تمضي قدماً بالعمل بشأن تقييم الفعالية عن طريق تأمين الخدمات لصياغة التوجيهات بشأن الرصد من أجل تعهد معلومات منسقة وقابلة للمقارنة عن مستويات الزئبق في البيئة. وتعرض الوثيقة UNEP/MC/COP.4/18/Add.2 العمل المتعلق بمشروع التوجيهات، بما في ذلك الموجز التنفيذي للتوجيهات، وتضمنت الوثيقة UNEP/MC/COP.4/INF/12 مشروع التوجيهات. ثالثاً، طُلب إلى الأمانة أن تمضي قدماً بالعمل عن طريق تأمين الخدمات لصياغة عدد من التقارير، بما في ذلك تقرير توليفي عن تقديم التقارير الوطنية بموجب المادة 21 وتقرير عن العرض والطلب في

التجارة، الذي تضمن تدفقات نفايات الزئبق ومخزوناته. وترد في الوثيقة UNEP/MC/COP.4/18 لمحة عامة عن العمل الذي نُفذ حتى الآن لإنفاذ المادة 22 بشأن تقييم الفعالية، والمجالات المتبقية التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها حتى الآن.

65- وأشارت الرئيسة إلى أنه عقب الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف، بدأت بعض الأطراف مشاورات غير رسمية بشأن البنود التي ظلت بدون حل في هذا الاجتماع والتي لم تخضع لمزيد من العمل في المقرر ا م-10/3. وقدم ممثل النرويج تقريراً عن المشاورات وقدم مقترحاً أعدته النرويج وكندا بشأن إطار للتقييم الأول للفعالية، يرد في ورقة غرفة اجتماعات للاجتماع الرابع.

66- وأوضح ممثل النرويج، متقدماً بالشكر للأطراف والمستشارين والأمانة على عملهم عملاً بالمقرر ا م-10/3، أنه عقب الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف، ساور النرويج وكندا القلق إزاء عدم الوصول إلى اتفاق بشأن البنود الرئيسية للإطار المقترح وأن المزيد من التأخير في الوصول إلى توافق الآراء قد يؤدي إلى عدم قدرة الأطراف على الوفاء بالالتزام الوارد في الفقرة 1 من المادة 22 ببدء التقييم الأول للفعالية في موعد لا يتجاوز عام 2023. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت حكومتا النرويج وكندا مع فرادى الأطراف ومع المجموعات الإقليمية بغية تحديد حلول للقضايا المتبقية. واستند الإطار المقترح في ورقة غرفة الاجتماعات المقدمة في الجزء الحالي عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع إلى الإطار الذي ناقشه فريق الاتصال في الاجتماع الثالث، ولكنه تطور بفضل المدخلات القيمة التي وردت من الأطراف والأقاليم المساهمة. ويهدف الإطار المقترح إلى معالجة الشواغل التي أعرب عنها إزاء الحاجة إلى إجراء تقييم شامل وشفاف يمنح الأطراف عدة فرص لتوفير بيانات ومعلومات واستعراض مشاريع الخطط والمنتجات وإبداء تعليقات بشأنها. ويسعى هذا الإطار إلى الجمع بين النطاق الواسع للخبرات العلمية والتقنية اللازمة لتجميع وتوليف وتحليل ودمج المعلومات العلمية والبيئية والتقنية والمالية والاقتصادية المتاحة التي سيستند إليها تقييم الفعالية. ويهدف أيضاً إلى إتاحة بيانات رصد قابلة للمقارنة عن وجود الزئبق ومركبات الزئبق وانتقالها في البيئة وعن الاتجاهات التي رُصدت في الوسائط الحيوية والمجموعات الضعيفة، استناداً إلى توجيهات الرصد، من أجل تقييم التقدم المحرز بموجب الاتفاقية. وتضمن ذلك تحديد الثغرات في البيانات ومواصلة بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير وأنشطة الرصد. ولزيادة تيسير الأعمال التحضيرية للمناقشة بشأن تقييم الفعالية في الاجتماع الرابع المُستأنف، تساءل ممثل النرويج عما إذا كانت الأمانة في وضع يمكنها من الدعوة إلى تقديم تعليقات مكتوبة بشأن إطار التقييم الأول للفعالية للاتفاقية وتنظيم دورة عبر الإنترنت لتبادل الآراء بشأن الإطار استعداداً للاجتماع الرابع المُستأنف في عام 2022.

67- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شكر العديد من الممثلين الذين تحدثوا، بمن فيهم ممثلان تحدثا باسم مجموعتين من البلدان، الأمانة والخبراء والأطراف المشاركة على عملهم خلال فترة ما بين الدورتين عملاً بالمقرر ا م-10/3، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير المؤشرات ومسودة التوجيهات المتعلقة بالرصد.

68- وشكر الممثلون أيضاً مقدمي ورقة غرفة الاجتماعات على جهودهم. وكان ثمة توافق عام في الآراء على أن من المجدي متابعة المناقشات بشأن القضايا التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها حتى الآن للمساعدة على تجنب التأخيرات وضمان الوفاء بالموعد النهائي لإعداد التقييم الأول للفعالية. واعتبر معظم الممثلين الذين تحدثوا أن مسودة الإطار الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات أساس جيد للمشاورات فيما بين الدورتين، معتبرين أن هذه المناقشة قد تساعد على تيسير عملية صنع القرار في الاجتماع الرابع المُستأنف في عام 2022. ومع ذلك، قال أحد الممثلين إنه ينبغي أن تستند المناقشة في المستقبل إلى أي مقترح، وكل مقترح، قد يُقدم بشأن هذا الموضوع.

69- وأعرب ممثلون عن آرائهم ورغباتهم فيما يتعلق بتقييم الفعالية، بما في ذلك أن الإطار ينبغي أن يكون قوياً وتشاركياً وشاملاً وقائماً على أساس علمي؛ وأنه ينبغي النظر بعناية في الآثار المالية للإطار؛ وأنه ينبغي أن تكون المؤشرات واضحة ومفهومة ولا ينبغي أن تمثل عبئاً إضافياً على البلدان النامية؛ وأن المؤشرات ينبغي أن تراعي الطابع الخاص لكل منطقة. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي أن يهدف التقييم الأول للفعالية في الأساس إلى تقييم



ما إذا كانت الاتفاقية تتسم بالفعالية في الحد من الطلب على الزئبق وعرضه واستخدامه، إلى جانب انبعاثات الزئبق وإطلاقاته. وقال هذا الممثل أيضاً إنه لم يتسن في الوقت الحاضر الربط بين بيانات الرصد العالمية وفعالية الاتفاقية.

70- وقال ممثل، بتأييد من ممثل آخر، إن جميع الجهود الرامية إلى تطوير العملية الخاصة بتقييم فعالية الاتفاقية، من قبيل المؤشرات والتوجيهات المتعلقة بالرصد، ينبغي أن تستند إلى مقررات مؤتمر الأطراف وألا تتجاوز الولاية المحددة فيها.

71- وأبلغت ممثلة الأمانة المشاركين بأن الأمانة ستكون في وضع يمكنها من الدعوة إلى تقديم تعليقات مكتوبة بشأن الإطار لتقييم فعالية الاتفاقية وستنظم دورة عبر الإنترنت لتمكين الأطراف من تبادل الآراء بشأن هذه المسودة تحضيراً للاجتماع الرابع المُستأنف. ولذا، وافق مؤتمر الأطراف على عقد مشاورات فيما بين الدورتين على أن تُنظم بهذه الطريقة.

#### رابعاً- برنامج العمل والميزانية

72- استرعت ممثلة الأمانة، في معرض تقديمها لهذا البند، الانتباه إلى مذكرات الأمانة المعنونة "برنامج العمل والميزانية: الميزانيات التشغيلية المقترحة لسيناريوهي التمويل لفترة السنتين 2022-2023" (UNEP/MC/COP.4/24)، و"برنامج العمل والميزانية: صحائف وقائع الأنشطة المتعلقة بالميزانية" (UNEP/MC/COP.4/INF/22)، و"المعلومات المتعلقة بالمسائل المالية" (UNEP/MC/COP.4/INF/21). وأشارت إلى أن من الأسباب الرئيسية لعقد الجزء الحالي عبر الإنترنت من مؤتمر الأطراف يتمثل في أن الميزانية الحالية لفترة السنتين 2020-2021، التي وافق عليها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث، ستنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وبناء على ذلك، أعدت الأمانة التنفيذية، بناء على طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ا م-12/3، ميزانية لفترة السنتين 2022-2023، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/MC/COP.4/24. وقدمت هذه الوثيقة سيناريوهين للميزانية، أحدهما يُبقي على الميزانية التنفيذية عند مستوى فترة السنتين 2020-2021 بالقيمة الاسمية والآخر يعكس التغييرات على هذا السيناريو التي كانت لازمة لتلبية الاحتياجات المتوقعة والتكاليف ذات الصلة، دون أن تتجاوز زيادة بمقدار 5 في المائة على مستوى فترة السنتين 2020-2021 بالقيمة الاسمية. وتضمنت الميزانية أيضاً الميزانية الإضافية لتنظيم الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في جزأين ومعلومات عن الرصيد النقدي المتوقع. وتتضمن صحائف وقائع الأنشطة المتعلقة بالميزانية مزيداً من التفاصيل عن الأنشطة المقترحة لبرنامج العمل والميزانية المقترحين (UNEP/MC/COP.4/INF/22). وخلال الجزء الحالي المنعقد عبر الإنترنت، سيُدعى مؤتمر الأطراف إلى النظر في النسخة الكاملة من برنامج العمل والميزانية لعام 2022 والموافقة عليهما. وستكفل الموافقة على الميزانية إمكانية إخطار الأطراف مبدئياً بمبلغ مساهماتها لعام 2022 قبل الموعد النهائي للمساهمة المنصوص عليه في القواعد المالية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وأي من هيئاته الفرعية، وكذلك الأحكام المالية التي تنظم عمل الأمانة. وهذه الموافقة ستكفل أيضاً استمرار تنفيذ الاتفاقية وتشغيل الأمانة في عام 2022.

73- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الممثلين متحدثاً باسم مجموعة من البلدان إن الأولوية الرئيسية للجزء الحالي المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع تتمثل في اعتماد برنامج العمل والميزانية لعام 2022، وهو ما من شأنه أن يضمن كفاءة عمل الأمانة وتشغيل الأنشطة الضرورية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وفي الجزء الثاني من الاجتماع، ينبغي أن يستعرض مؤتمر الأطراف الميزانية المعتمدة في الجزء الأول من الاجتماع في إطار مداولاته بشأن ميزانية فترة السنتين 2022-2023. وكان العمل المستمر بشأن تقييم الفعالية مهماً أيضاً لضمان إحرار التقدم في تنفيذ المادة 22، ويمكن تخصيص موارد للأنشطة ذات الصلة قبل اتخاذ القرارات التمكينية في الجزء الثاني من الاجتماع، طالما أن هذا الجزء لا يمثل سابقة للمداولات المستقبلية بشأن تقييم الفعالية أو الأنشطة الأخرى. وأيد ممثل آخر أن اعتماد الميزانية وبرنامج العمل لعام 2022 أمر بالغ الأهمية لضمان مواصلة تنفيذ الاتفاقية وتشغيل الأمانة والأجهزة الأخرى التابعة للاتفاقية دون انقطاع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في الميزانية إلى دعم البلدان النامية من أجل تمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية عند دخولها مرحلة التنفيذ، ولا سيما الالتزامات المحددة زمنياً، مثل التخلص التدريجي من المنتجات المحتوية على الزئبق وتقديم التقارير الوطنية. وقال

ممثّل آخر إن النهج المقترح لاعتماد ميزانية لعام 2022 كان عملياً، وأنه ينبغي تخصيص الأموال لدعم العمل الجاري فيما بين الدورتين بشأن تقييم الفعالية. وأبرز ممثّل آخر، متحدّثاً باسم مجموعة من البلدان، وأولويات الميزانية للبلدان الأفريقية.

74- وعقب هذه المناقشة، وافق مؤتمر الأطراف على إنشاء فريق اتصال معني ببرنامج العمل والميزانية، يشارك في رئاسته السيد سام أوكومي (غانا) والسيد ريجي هيرناوس (هولندا)، مطالباً فريق الاتصال بالموافقة على مشروع مقرر، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في الجزء الحالي المعقود عبر الإنترنت من اجتماعه الرابع، من خلال التداول بشأن عناصر الميزانية المقترحة لبرنامج العمل لعام 2022، مع مراعاة مشروع المقرر المقترح الورد في المرفق الأول للوثيقة UNEP/MC/COP.4/24. ويمكن لفريق الاتصال أيضاً أن يناقش ويقترح عناصر من الميزانية لعام 2023 يمكن تقديمها إلى مؤتمر الأطراف في الجزء الحالي المعقود عبر الإنترنت من اجتماعه الرابع في إطار هذا المقرر. وأشارت الرئيسة إلى أن فريق الاتصال سينشأ للأطراف التي سيتعين عليها المساهمة في ميزانية فترة السنتين 2022-2023، واقترحت أن يكون فريق الاتصال مفتوحاً للبلدان التي أنهت إجراءات عملية التصديق ولكن الاتفاقية لن تدخل فيها حيز النفاذ إلا بعد الجزء الحالي المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف للمشاركة كمراقبين.

75- وفي وقت لاحق، اعتمد مؤتمر الأطراف المقرر ا م-2/4 بشأن برنامج العمل والميزانية المستكملة عن ميزانية عام 2022، بالصيغة التي قدمها فريق الاتصال المعني ببرنامج العمل والميزانية، وفق ما هو مبين في مرفق هذا التقرير.

#### خامساً- مواعيد انعقاد الاجتماع الرابع المُستأنف لمؤتمر الأطراف؛ ومكان ومواعيد انعقاد الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف

76- أشارت ممثلة الأمانة، في معرض تقديمها لهذا البند، إلى أنه في ضوء جائحة كوفيد-19 والقيود المرتبطة بها المفروضة على السفر والتجمعات، قرر المكتب عقد الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في جزئين: جزء عبر الإنترنت يُعقد في الفترة من 1 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وجزء بالحضور الشخصي من المقرر أن يُعقد في الربع الأول من عام 2022 في بالي، إندونيسيا. واسترعت الانتباه إلى مذكرة الأمانة بشأن مواعيد انعقاد الاجتماع الرابع المُستأنف لمؤتمر الأطراف (UNEP/MC/COP.4/25)، والتي تضمنت مشروع مقرر بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت ممثلة الأمانة المشاركين بأن ثمة مذكرة أعدتها الأمانة للمكتب بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها على الجزء الحضور من الاجتماع في ضوء جائحة كوفيد-19 والتدابير ذات الصلة، بما في ذلك المشاركة الموقعية المحدودة للوفود وإمكانية زيادة مشاركة الوفود من خلال استخدام منصات عبر الإنترنت، كانت متاحة للوفود المُسجلة على موقع الاجتماع على شبكة الإنترنت.

77- وقدم ممثّل إندونيسيا خطة حكومته لاستضافة الجزء الحضور من الاجتماع. وتعترف حكومته بأن المؤتمرات التقليدية لم تعد ممكنة وإن كانت تهدف إلى مشاركة فعالة وشاملة من جميع الأطراف وتلتزم مرونتها وتعاونها لتحقيق هذه الغاية. وكانت هناك حاجة مُلحة إلى اتخاذ قرار بشأن مواعيد انعقاد الجزء الحضور، الذي كانت حكومة إندونيسيا تقترح استضافته في بالي في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2022. وأشار إلى الوضع الصحي الإيجابي الحالي في إندونيسيا، والذي تعترف الحكومة الحفاظ عليه من خلال التنفيذ الصارم للبروتوكولات الصحية. وقد كانت الحكومة تأمل في أن يسمح الوضع في آذار/مارس 2022 بعقد اجتماع حضور كامل، إلا أنها تعرض حالياً لاستضافة أربعة وفود من كل طرف.

78- وشكر العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلان تحدّثا باسم مجموعتين من البلدان، حكومة إندونيسيا لاستضافتها الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع وعلى اقتراحها باستضافة الجزء الحضور.

79- ولم يعترض أي من الذين تحدّثوا على المواعيد المقترحة للاجتماع وأشاروا جميعاً إلى تفضيلهم لعقد اجتماع حضور كامل. وعارض بعض الممثلين بشدة، بمن فيهم ممثّل متحدّثاً باسم مجموعة من البلدان، ترتيبات الاجتماعات المختلطة، ويُعزى ذلك جزئياً إلى صعوبات الاتصال بالإنترنت والطبيعة الموضوعية للقضايا التي

سيتفاوض بشأنها. وأبدى ممثلون آخرون، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، استعدادهم للنظر في الخيار المختلط لأسباب تتعلق بالصحة والسلامة، ولكنهم أكدوا على ضرورة ضمان المشاركة الفعالة من جميع الأطراف. واقترح عدة ممثلين أنه لا ينبغي إجراء المفاوضات إلا بشكل حضوري، ولكن يمكن إتاحة البث لتمكين الأطراف التي لم تستطع الحضور من متابعة وقائع الاجتماع.

80- وأثار عدة ممثلين شواغل بشأن اقتراح تقليل عدد الوفود، قائلين إنه سيقوّض مشاركة الأطراف ويجعل العمل أكثر صعوبة ويحد من فعالية الاجتماع وشفافيته وشرعيته. واسترعى ممثلان الانتباه أيضاً إلى جدول الأعمال الموضوعي للاجتماع المستأنف، الذي يتطلب دعم الخبراء التقنيين والقانونيين. وأشار أحد الممثلين أن في حالة تقليل عدد الوفود، يمكن قصر جدول الأعمال على البنود الأساسية، من قبيل تقييم الفعالية والميزانية لعام 2023، لتمكين من إحراز تقدم على الرغم من ذلك.

81- ودعا أحد الممثلين إلى تخصيص بنود في ميزانية عام 2022 لدعم الأطراف لحضور الاجتماع المستأنف.

82- ورداً على ذلك، قال ممثل إندونيسيا إنه أحاط علماً بالشواغل والتوقعات التي أعرب عنها. وقال إن حكومته تفضل عقد اجتماع حضوري كامل، ولكنها تدرك أيضاً ديناميات الجائحة وتسعى إلى تحقيق توازن بين المشاركة الشاملة وتدابير السلامة. وبالنظر إلى الوضع الحالي، كانت حكومته تستعد لعقد اجتماع حضوري تتوافر فيه إمكانية الوصول عبر الإنترنت، على الرغم من أنه سيكون من دواعي سرورها الترحيب بمزيد من الوفود إن أمكن، وستبقي الأطراف على دراية بوضع جائحة كوفيد-19 في إندونيسيا.

83- وفي وقت لاحق، اعتمد مؤتمر الأطراف المقرر ا م-1/4 بشأن مواعيد انعقاد الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف، على النحو المبين في مرفق هذا التقرير.

#### سادساً- مسائل أخرى

84- لم تطرح مسائل أخرى.

#### سابعاً- اعتماد تقرير الاجتماع

85- اعتمد مؤتمر الأطراف التقرير الحالي عن أعمال الجزء المعقود عبر الإنترنت من اجتماعه الرابع على أساس مشروع التقرير الذي تم تعميمه، بصيغته المعدلة شفويًا، على أن يكون مفهوماً أن توكل إلى المقرّر مهمة وضع الصيغة النهائية له بالتشاور مع الأمانة. وفي الجزء الحضوري المستأنف، سيُدعى مؤتمر الأطراف إلى النظر في تقرير تكميلي يعكس وقائع الجزء الثاني واعتماده. وسيشكل التقريران معاً الوقائع الكاملة للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف.

#### ثامناً- اختتام الاجتماع

86- قبل اختتام الجزء المعقود عبر الإنترنت، قدم ممثل إندونيسيا، بناء على طلب الرئيس، تقريراً عن المشاورات بشأن مشروع إعلان بالي المقترح. وشكر ممثل إندونيسيا الأطراف على مشاركتها البناءة في المشاورات التي جرت يوم الثلاثاء، 2 تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم لمحة عامة عن الجدول الزمني لإعداد مشروع الإعلان المقترح للنظر فيه في الجزء الحضوري المستأنف من الاجتماع الرابع، في آذار/مارس 2022، أي للجولة الثانية من التعليقات على المشروع التي ستقدم بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2022 والجولة الثالثة بحلول 16 آذار/مارس 2022، بهدف تقديم النص المتفق عليه لمشروع إعلان بالي المقترح إلى مؤتمر الأطراف من أجل النظر فيه في اجتماعه الرابع المستأنف.

87- وعقب تبادل كلمات المجاملة المعتادة، أعلن اختتام الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع الرابع وغلق الاجتماع في الساعة 15:05 من يوم الجمعة، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 حتى الاجتماع المُستأنف الحضوري من الاجتماع الرابع المقرر عقده في بالي، إندونيسيا في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2022.

## المرفق

## المقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا في الجزء المعقود عبر الإنترنت من اجتماعه الرابع

المقرر ا م-1/4: مواعيد انعقاد الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

المقرر ا م-2/4: برنامج العمل والميزانية لعام 2022

المقرر ا م-1/4: مواعيد انعقاد الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

*إن مؤتمر الأطراف،*

*إن يشير إلى أن مؤتمر الأطراف قرر، في اجتماعه الثالث، عقد اجتماعه الرابع في بالي، إندونيسيا، من 1 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021،*

*وإن يدرك أن القيود المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا لم تسمح بتنظيم الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف كما كان مقرراً في الأصل،*

*وإن يشير إلى أن مكتب الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف وافق، بدلاً من ذلك، على عقد الاجتماع في جزئين: جزء عبر الإنترنت يُعقد من 1 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وجزء بالحضور الشخصي يُعقد في الربع الأول من عام 2022،*

*تقرر إرجاء الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا واستئناف الاجتماع بالحضور الشخصي في بالي، إندونيسيا، في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2022.*

## المقرر ا م-2/4: برنامج العمل والميزانية لعام 2022

إن مؤتمر الأطراف،

إن يشير إلى مشروع مقرره ا م-12/3 بشأن برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2020-2021،

وإن يرحب بالمساهمة السنوية التي قدمتها سويسرا، البلد المضيف للأمانة، التي بلغت مليون فرنك سويسري، وُزعت بنسبة 60 في المائة إلى الصندوق الاستئماني العام و40 في المائة إلى الصندوق الاستئماني الخاص مع تحديد أولوية استخدامها لغرض دعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات مؤتمر الأطراف،

وإن يحيط علماً بالمساهمات التي دفعتها الأطراف إلى الصندوق الاستئماني العام،

وإن يلاحظ الإنشاء الكامل لاحتياطي رأس المال العامل للصندوق الاستئماني العام للعام 2018،

وإن يعترف مع التقدير بالمساهمات والتعهدات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا والنرويج والنمسا واليابان إلى الصندوق الاستئماني الخاص لفترة السنتين 2020-2021،

وإن يشير إلى طلبه إلى الأمانة التنفيذية إعداد ميزانية لفترة السنتين 2022-2023 لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع، مع توضيح المبادئ الرئيسية، والاقتراضات، والاستراتيجية البرنامجية التي تستند إليها الميزانية، وعرض النفقات لفترة السنتين المعنية في شكل برنامجي، ومصنفة حسب نشاط الميزانية، مع تدعيم كل نشاط بصحيفة وقائع للنشاط المدرج في الميزانية،

وإن يشير أيضاً إلى طلبه إلى الأمانة التنفيذية، عند إعداد ميزانيته وبرنامج عمل فترة السنتين 2022-2023، أن تقدم سيناريوهين:

- (أ) سيناريو يبقي على الميزانية التشغيلية عند مستوى فترة السنتين 2020-2021 بالقيمة الاسمية؛
- (ب) سيناريو يجسد التغييرات التي يتعين إدخالها على السيناريو المذكور أعلاه لكي يلبي الاحتياجات والتكاليف المتوقعة أو الوفورات المتصلة بها، التي ينبغي ألا تتجاوز زيادتها الاسمية نسبة 5 بالمائة قياساً بمستوى السنتين 2020-2021.

## أولاً

## الصندوق الاستئماني العام لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

- 1- يحيط علماً ببرنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين 2022-2023<sup>(2)</sup>؛ والمعلومات المتعلقة بالمسائل المالية، بما في ذلك التقرير عن النفقات<sup>(3)</sup>، وصحائف وقائع نشاط الميزانية<sup>(4)</sup>؛ والمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل 2020-2021<sup>(5)</sup>، وحول التعاون والتنسيق الدوليين<sup>(6)</sup>؛
- 2- يوافق، بصفة استثنائية ودون أن إرساء سابقة، على ميزانية الصندوق الاستئماني العام لعام 2022 التي تبلغ قيمتها 3 397 684 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة كجزء من ميزانية فترة السنتين 2022-2023؛

.UNEP/MC/COP.4/24 (2)

.UNEP/MC/COP.4/INF/21 (3)

.UNEP/MC/COP.4/INF/22 (4)

.UNEP/MC/COP.4/19 (5)

.UNEP/MC/COP.4/23 (6)

- 3- يقرر استعراض ميزانية الصندوق الاستئماني العام لعام 2023 والاتفاق عليها خلال انعقاد الجزء الحضوري من اجتماعه الرابع، الذي سيكمل النظر في الميزانية الكاملة للاتفاقية لفترة السنتين 2022-2023؛
- 4- يُأذن للأمانة التنفيذية بسحب مبلغ أقصاه 500 962 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة من الفائض المتاح المقدر للصندوق الاستئماني العام لتغطية جزء من التكاليف الإضافية للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف من أجل الوفاء بالالتزام المتعلق بوظيفة إدارة البرامج برتبة ف-3 المقرر تحجيلها من فترة السنتين 2020-2021، والانتهاء من إعداد تقرير التجارة المدرج في الميزانية لفترة السنتين 2020-2021؛
- 5- يعتمد الجدول الإرشادي للاشتراكات المقررة لتوزيع النفقات لفترة السنتين 2022، على النحو الوارد في الجدول 2 من هذا المقرر، ويأذن للأمانة التنفيذية، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بتعديل الجدول ليشمل جميع الأطراف التي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2022؛
- 6- يشير إلى أن المساهمات إلى الصندوق الاستئماني العام تستحق الدفع بحلول 1 كانون الثاني/يناير من السنة التي تدرج فيها تلك المساهمات في الميزانية وفي موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، ويطلب إلى الأطراف أن تسدد مساهماتها في أقرب وقت ممكن لتمكين الأمانة من الاضطلاع بعملها؛

## ثانياً

### الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

- 7- يحيط علماً بالتقرير المقدم من الأمانة التنفيذية عن الأنشطة والنفقات للفترة 2018-2019 و2020-2021 من خلال الصندوق الاستئماني الخاص كما ورد في المعلومات المتعلقة بالمسائل المالية<sup>(7)</sup>، وكذلك المعلومات التي قدمتها الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة 2020-2021<sup>(8)</sup>، وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق الدوليين<sup>(9)</sup>؛
- 8- يحيط علماً أيضاً ببرنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين 2022-2023<sup>(10)</sup>، فضلاً عن المعلومات الإضافية عن المسائل المالية<sup>(11)</sup> وصحائف وقائع الأنشطة المدرجة في الميزانية<sup>(12)</sup>؛
- 9- يحيط علماً علاوة على ذلك بتقديرات الصندوق الاستئماني الخاص لعام 2022 البالغة 1 921 000 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة؛
- 10- يلاحظ أن تنفيذ الأنشطة المقررة يخضع لتوافر الموارد المساهم بها في الصندوق الاستئماني الخاص؛
- 11- يطلب إلى الأطراف في الاتفاقية، ويدعو غير الأطراف في الاتفاقية والجهات الأخرى القادرة على القيام بذلك، إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص؛
- 12- يدعو الأطراف، وغير الأطراف في الاتفاقية والجهات الأخرى القادرة على القيام بذلك، إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص، من أجل دعم مشاركة الممثلين من البلدان النامية في الاتفاقية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية.

(7) UNEP/MC/COP.4/INF/21

(8) UNEP/MC/COP.4/19

(9) UNEP/MC/COP.4/23

(10) UNEP/MC/COP.4/24

(11) UNEP/MC/COP.3/INF/21

(12) UNEP/MC/COP.3/INF/22

الجدول 1  
برنامج العمل والميزانية لعام 2022  
(بدولارات الولايات المتحدة)

2022		النشاط	رقم النشاط
الصندوق الاستثماري الخاص	الصندوق الاستثماري العام		
		المؤتمرات والاجتماعات	ألف-
		الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف	1
-	-	1-1 الاجتماع الرابع	
-	-	2-1 الاجتماعات التحضيرية الإقليمية	
-	-	3-1 أفرقة الخبراء المحددة الوقت العاملة فيما بين الدورات التي كُلف بها مؤتمر الأطراف	
-	-	مجموع العنصر	
		مكتب مؤتمر الأطراف	2
-	-	1-2 اجتماعات المكتب	
-	-	مجموع العنصر	
		لجنة التنفيذ والامتثال	3
-	-	1-3 اجتماع اللجنة	
-	-	مجموع العنصر	
-	-	المجموع (ألف)	
		بناء القدرات والمساعدة التقنية	باء-
		برنامج اتفاقية ميناماتا لبناء القدرات والمساعدة التقنية	4
175 000	-	1-4 الأدوات، والمنهجيات وطرائق تقديم الخدمات	
275 000	-	2-4 الأنشطة المحددة لتنمية القدرات	
70 000	-	3-4 أنشطة بناء القدرات عند الطلب	
265 000	-	4-4 الأنشطة الشاملة	
785 000	-	مجموع العنصر	
785 000	-	المجموع (باء)	
		الأنشطة العلمية والتقنية	جيم-
		الدعم العلمي للدول الأطراف في اتفاقية ميناماتا	5
50 000	-	1-5 تحسين طرق وضع قوائم جرد الزئبق	
50 000	-	2-5 تبادل المعلومات بشأن النمذجة والرصد	
50 000	-	3-5 تقييم الآثار الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية للزئبق	
50 000	-	4-5 تبادل المعلومات في تكنولوجيات خفض الزئبق	
500 000	-	5-5 الأنشطة العلمية والتقنية الشاملة لمجالات متعددة	
700 000	-	مجموع العنصر	
		تقييم الفعالية	6
-	45 000	1-6 لجنة تقييم الفعالية	
50 000	-	2-6 إعداد تقرير التجارة والإمدادات والطلب	



2022		النشاط	رقم النشاط
الصندوق الاستئماني الخاص	الصندوق الاستئماني العام		
-	-	3-6 تجميع وتقييم التقارير المقدمة من الأطراف	
-	220 000	4-6 الأعمال التحضيرية الأخرى والتقارير لدعم تقييم الفعالية	
<b>50 000</b>	<b>265 000</b>	<b>مجموع العنصر</b>	
		تقديم التقارير الوطنية بموجب اتفاقية ميناماتا	<b>7</b>
-	10 000	1-7 معالجة وتحليل التقارير الوطنية	
-	20 000	2-7 الإدارة الجارية للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية	
-	25 000	3-7 تعزيز قدرة الأطراف على الإبلاغ الوطني	
-	<b>55 000</b>	<b>مجموع العنصر</b>	
<b>750 000</b>	<b>320 000</b>	<b>المجموع (جيم)</b>	
		إدارة المعارف والمعلومات والتوعية	دال-
		المنشورات	<b>8</b>
-	25 000	1-8 المنشورات	
-	<b>25 000</b>	<b>مجموع العنصر</b>	
		الاتصال والتوعية والوعي العام	<b>9</b>
-	34 000	1-9 الاتصال والتوعية والوعي العام	
-	<b>34 000</b>	<b>مجموع العنصر</b>	
		الاستراتيجية الرقمية	<b>10</b>
95 000	45 000	1-10 الاستراتيجية الرقمية	
<b>95 000</b>	<b>45 000</b>	<b>مجموع العنصر</b>	
<b>95 000</b>	<b>104 000</b>	<b>المجموع (دال)</b>	
		الإدارة عموماً	هاء-
		التوجيه التنفيذي والإدارة	<b>11</b>
-	2 165 500	1-11 الإدارة عموماً	
-	61 500	2-11 سفر الموظفين	
-	<b>2 227 000</b>	<b>مجموع العنصر</b>	
		التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي	<b>12</b>
-	-	1-12 التعاون بشأن جدول أعمال أوسع نطاقاً للتنمية المستدامة والبيئة	
-	-	2-12 التعاون داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات	
-	-	3-12 أشكال التعاون والتنسيق الأخرى	
-	-	<b>مجموع العنصر</b>	
		الموارد والآلية المالية	<b>13</b>
-	20 000	1-13 الموارد المالية	
-	27 000	2-13 الآلية المالية - مرفق البيئة العالمية	
-	-	3-13 الآلية المالية - البرنامج الدولي المحدد	
-	<b>47 000</b>	<b>مجموع العنصر</b>	
-	<b>2 274 000</b>	<b>المجموع (هاء)</b>	

2022

رقم النشاط	النشاط	الصندوق الاستئماني العام	الصندوق الاستئماني الخاص
واو -	الأنشطة القانونية والسياساتية		
14	الأنشطة القانونية والسياساتية		
-	1-14 برنامج عمل لجنة التنفيذ والامتثال	-	-
-	2-14 الأنشطة القانونية	-	-
-	3-14 التشريعات الوطنية والتجارة والإنفاذ	-	-
70 000	4-14 القضايا الجنسانية	-	-
70 000	مجموع العنصر	-	-
70 000	المجموع (واو)	-	-
زاي -	صيانة المكاتب والخدمات		
15	صيانة المكاتب والخدمات		
-	1-15 صيانة المكاتب والخدمات	155 000	-
-	مجموع العنصر	155 000	-
16	خدمات تكنولوجيا المعلومات		
-	1-16 خدمات تكنولوجيا المعلومات	55 500	-
-	مجموع العنصر	55 500	-
-	المجموع (زاي)	210 500	-
	الموارد المطلوبة لجميع الأنشطة		
1 700 000	مجموع التكاليف المباشرة (باستثناء تكاليف دعم البرامج) (من ألف إلى زاي)	2 908 500	1 700 000
221 000	تكاليف دعم البرامج (13 في المائة)	378 105	221 000
1 921 000	المجموع الكلي (يشمل تكاليف دعم البرامج)	3 286 605	1 921 000
	التكاليف الإضافية الاستثنائية للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف (بما في ذلك تكاليف دعم البرامج)	111 079	
	المجموع الكلي بما في ذلك التكاليف الاستثنائية للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف	3 397 684	
	السحب من احتياطي رأس المال العامل (132 500 دولار) بالإضافة إلى تكاليف دعم البرامج	(149 725)	
	الوفورات في الفترة 2020-2021 لتقرير التجارة (60 000 دولار) بالإضافة إلى تكاليف دعم البرامج	(67 800)	
	المجموع الكلي الذي ستغطيه مساهمات الأطراف و60 في المائة من مساهمة البلد المضيف	3 180 159	

ملاحظات:

ستُعرض الأنشطة المدرجة في الميزانية المؤقتة لعام 2022 في الاجتماع الرابع المستأنف لمؤتمر الأطراف لضمان الامتثال للمقررات المتخذة في الاجتماع الرابع المستأنف.

ينبغي ألا ينظر إلى هذا المقرر على أنه يشكل سابقة، بل كحل عملي للتقدم في عمل الأمانة في الحالة الراهنة المحددة للغاية.

## الجدول 2

لمحة عامة عن الجدول الإرشادي للأُنصبة المقررة والمساهمات في الصندوق الاستئماني العام لعام 2022  
(بدولارات الولايات المتحدة)

الطرف	جدول الأمم المتحدة للأُنصبة المقررة للفترة 2019-2021 (نسبة مئوية)	جدول الأُنصبة لاتفاقية ميناماتا مع تطبيق سقف بنسبة 22 في المائة وأساس 0,010 في المائة	مجموع المساهمات في الصندوق الاستئماني العام (2022) (بدولارات الولايات المتحدة)
<b>الدول الأفريقية (37)</b>			
بنن	0,003	0,0100	257
بوتسوانا	0,014	0,0157	404
بوركينافاسو	0,003	0,0100	257
بوروندي	0,001	0,0100	257
الكاميرون	0,013	0,0146	375
جمهورية أفريقيا الوسطى	0,001	0,0100	257
تشاد	0,004	0,0100	257
جزر القمر	0,001	0,0100	257
الكونغو	0,006	0,0100	257
كوت ديفوار	0,013	0,0146	375
جيبوتي	0,001	0,0100	257
غينيا الاستوائية	0,016	0,0180	462
إسواتيني	0,002	0,0100	257
غابون	0,015	0,0169	433
غامبيا	0,001	0,0100	257
غانا	0,015	0,0169	433
غينيا	0,003	0,0100	257
غينيا - بيساو	0,001	0,0100	257
ليسوتو	0,001	0,0100	257
مدغشقر	0,004	0,0100	257
مالي	0,004	0,0100	257
موريتانيا	0,002	0,0100	257
موريشيوس	0,011	0,0124	318
ناميبيا	0,009	0,0100	257
النيجر	0,002	0,0100	257
نيجيريا	0,25	0,2811	7 217
رواندا	0,003	0,0100	257
سان تومي وبرينسيبي	0,001	0,0100	257
السنغال	0,007	0,0100	257
سيشيل	0,002	0,0100	257
سيراليون	0,001	0,0100	257
جنوب أفريقيا	0,272	0,3058	7 852

الطرف	جدول الأمم المتحدة للأُنصبة المقررة للفترة 2019-2021 (نسبة مئوية)	جدول الأُنصبة لاتفاقية ميناماتا مع تطبيق سقف بنسبة 22 في المائة وأساس 0,010 في المائة	مجموع المساهمات في الصندوق الاستئماني العام (2022) (بدولارات الولايات المتحدة)
توغو	0,002	0,0100	257
أوغندا	0,008	0,0100	257
جمهورية تنزانيا المتحدة	0,01	0,0112	289
زامبيا	0,009	0,0100	257
زيمبابوي	0,005	0,0100	257
<b>دول آسيا والمحيط الهادئ (35)</b>			
أفغانستان	0,007	0,0100	257
البحرين	0,05	0,0562	1 443
كمبوديا	0,006	0,0100	257
الصين	12,005	13,4983	346 547
قبرص	0,036	0,0405	1 039
الهند	0,834	0,9377	24 075
إندونيسيا	0,543	0,6105	15 675
إيران (جمهورية - الإسلامية)	0,398	0,4475	11 489
العراق	0,129	0,1450	3 724
اليابان	8,564	9,6293	247 216
الأردن	0,021	0,0236	606
كيريباس	0,001	0,0100	257
جمهورية كوريا	2,267	2,5490	65 441
الكويت	0,252	0,2833	7 274
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0,005	0,0100	257
لبنان	0,047	0,0528	1 357
جزر مارشال	0,001	0,0100	257
منغوليا	0,005	0,0100	257
عمان	0,115	0,1293	3 320
باكستان	0,115	0,1293	3 320
بالاو	0,001	0,0100	257
الفلبين	0,205	0,2305	5 918
قطر	0,282	0,3171	8 140
ساموا	0,001	0,0100	257
المملكة العربية السعودية	1,172	1,3178	33 832
سنغافورة	0,485	0,5453	14 000
سري لانكا	0,044	0,0495	1 270
دولة فلسطين	0,008	0,0100	257
الجمهورية العربية السورية	0,011	0,0124	318
تايلند	0,307	0,3452	8 862
تونغا	0,001	0,0100	257

الطرف	جدول الأمم المتحدة للأُنصبة المقررة للفترة 2019-2021 (نسبة مئوية)	جدول الأُنصبة لاتفاقية ميناماتا مع تطبيق سقف بنسبة 22 في المائة وأساس 0,010 في المائة	مجموع المساهمات في الصندوق الاستئماني العام (2022) (بدولارات الولايات المتحدة)
توفالو	0,001	0,0100	257
الإمارات العربية المتحدة	0,616	0,6926	17 782
فانواتو	0,001	0,0100	257
فييت نام	0,077	0,0866	2 223
<b>دول أوروبا الوسطى والشرقية (16)</b>			
ألبانيا	0,008	0,0100	257
أرمينيا	0,007	0,0100	257
بلغاريا	0,046	0,0517	1 328
كرواتيا	0,077	0,0866	2 223
تشيكيا	0,311	0,3497	8 978
إستونيا	0,039	0,0439	1 126
هنغاريا	0,206	0,2316	5 947
لاتفيا	0,047	0,0528	1 357
ليتوانيا	0,071	0,0798	2 050
الجبل الأسود	0,004	0,0100	257
مقدونيا الشمالية	0,007	0,0100	257
بولندا	0,802	0,9018	23 151
جمهورية مولدوفا	0,003	0,0100	257
رومانيا	0,198	0,2226	5 716
سلوفاكيا	0,153	0,1720	4 417
سلوفينيا	0,076	0,0855	2 194
<b>دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (24)</b>			
أنتيغوا وبربودا	0,002	0,0100	257
الأرجنتين	0,915	1,0288	26 413
جزر البهاما	0,018	0,0202	520
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,016	0,0180	462
البرازيل	2,948	3,3147	85 100
شيلي	0,407	0,4576	11 749
كولومبيا	0,288	0,3238	8 314
كوستاريكا	0,062	0,0697	1 790
كوبا	0,08	0,0900	2 309
الجمهورية الدومينيكية	0,053	0,0596	1 530
إكوادور	0,08	0,0900	2 309
السلفادور	0,012	0,0135	346
غيانا	0,002	0,0100	257
هندوراس	0,009	0,0100	257
جامايكا	0,008	0,0100	257

الطرف	جدول الأمم المتحدة للأُنصبة المقررة للفترة 2019-2021 (نسبة مئوية)	جدول الأُنصبة لاتفاقية ميناماتا مع تطبيق سقف بنسبة 22 في المائة وأساس 0,010 في المائة	مجموع المساهمات في الصندوق الاستئماني العام (2022) (بدولارات الولايات المتحدة)
المكسيك	1,292	1,4527	37 296
نيكاراغوا	0,005	0,0100	257
بنما	0,045	0,0506	1 299
باراغواي	0,016	0,0180	462
بيرو	0,152	0,1709	4 388
سانت كيتس ونيفس	0,001	0,0100	257
سانت لوسيا	0,001	0,0100	257
سورينام	0,005	0,0100	257
أوروغواي	0,087	0,0978	2 511
<b>دول أوروبا الغربية والدول الأخرى (23)</b>			
النمسا	0,677	0,7612	19 543
بلجيكا	0,821	0,9231	23 700
كندا	2,734	3,0741	78 922
الدانمرك	0,554	0,6229	15 992
الاتحاد الأوروبي	2,5	2,5000	64 183
فنلندا	0,421	0,4734	12 153
فرنسا	4,427	4,9777	127 794
ألمانيا	6,09	6,8476	175 800
اليونان	0,366	0,4115	10 565
آيسلندا	0,028	0,0315	808
أيرلندا	0,371	0,4171	10 710
إيطاليا	3,307	3,7184	95 463
ليختنشتاين	0,009	0,0100	257
لكسمبرغ	0,067	0,0753	1 934
مالطة	0,017	0,0191	491
موناكو	0,011	0,0124	318
هولندا	1,356	1,5247	39 144
النرويج	0,754	0,8478	21 766
البرتغال	0,35	0,3935	10 103
السويد	0,906	1,0187	26 153
سويسرا	1,151	1,2942	33 226
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	4,567	5,1351	131 835
الولايات المتحدة الأمريكية	22	22,0000	564 814
<b>مجموع الاشتراكات المقررة</b>		<b>100,00</b>	<b>2 567 335</b>
<b>مجموع الميزانية المعتمدة (بما في ذلك مساهمة البلد المضيف*)</b>			<b>3 180 159</b>

\* يشمل مساهمة سويسرا المقررة في الصندوق الاستئماني العام بدولارات الولايات المتحدة.

## الجدول 3

## الاحتياجات الإرشادية من الموظفين لفترة السنتين 2022-2023

2023-2022				
فئة ومستوى الموظفين	الصندوق الاستئماني العام	الصندوق الاستئماني الخاص	تكاليف دعم البرامج لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	المجموع
ألف - فئات الوظائف الفنية				
مد-1	1	-	-	1
ف-5	1	1	-	2
ف-4	3	-	1	4
ف-3	2	-	-	2
ف-2	-	-	-	-
<b>المجموع الفرعي (ألف)</b>	<b>7</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>9</b>
باء - فئة الخدمات العامة				
الخدمات العامة	4	-	1	5
<b>المجموع الفرعي (باء)</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>5</b>
<b>المجموع (ألف + باء)</b>	<b>11</b>	<b>1</b>	<b>2</b>	<b>14</b>

ملاحظة: يتضمن جدول الموظفين إعادة تصنيف وظيفتين بفئة خدمات عامة-4 إلى فئة خدمات عامة-5. وبالإضافة إلى ذلك، تمول إيطاليا وظيفة موظف فني مبتدئ برتبة ف-2 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023.